بحث بعنوان

النفاذ المعجل للأحكام الابتدائية

ودور الذكاء الاصطناعي في التنفيذ الجبري

L'exécution accélérée des jugements de première instance et le rôle de l'intelligence artificielle dans l'exécution forcée

Expedited Enforcement of Preliminary Judgments and the Impact of Artificial Intelligence on Execution

الدكتور

إبراهيم كمال محمد دويدار

دكتور قانون المرافعات بكلية الشرطة

ملخص باللغة العربية

النفاذ المعجل للأحكام الابتدائية هو إجراء قانوني يسمح بتنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فورًا دون انتظار انقضاء مهنة الطعن أو الاستئناف، وذلك في حالات معينة ينص عليها القانون. يهدف هذا الإجراء إلى تحقيق السرعة في إنفاذ الحقوق، خاصة في القضايا التي تتطلب تدخلاً سريعًا لضمان العدالة، مثل القضايا العاجلة أو التي قد يتعرض فيها الحق للضياع إذا تأخر التنفيذ. ومع ذلك، يُشترط أن يكون الحكم قابلاً للتنفيذ المعجل وفقًا للشروط القانونية، مثل أن يكون الحكم مستندًا إلى مستندات قاطعة أو أن يكون موضوع النزاع عاجلاً.

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دورًا كبيرًا في تحسين عمليات تنفيذ الأحكام من خلال أتمتة الإجراءات وزيادة الكفاءة. على سبيل المثال، يمكن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لإدارة وتتبع طلبات التنفيذ، وتحليل البيانات لتحديد الأولويات، وتنبيه الأطراف المعنية بمواعيد التنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل الأحكام القضائية السابقة لتقديم توصيات حول أفضل طرق التنفيذ، مما يساعد في تقليل الأخطاء وضمان سرعة إنفاذ الأحكام بشكل أكثر دقة وفعالية.

الكلمات المفتاحية (النفاذ المعجل –الأحكام الابتدائية –الكفالة –وقف التنفيذ –الذكاء الاصطناعي –تجارب الدول).

Summary

Expedited enforcement of preliminary judgments is a legal procedure that allows for the immediate execution of a judgment issued by the court of first instance without waiting for the appeal period to expire. This applies in specific cases outlined by law. The purpose of this procedure is to ensure the swift enforcement of rights, especially in urgent cases where delays could lead to the loss of rights, such as emergency matters or situations requiring immediate intervention to uphold justice. However, for a judgment to be subject to expedited enforcement, it must meet the legal conditions, such as being based on conclusive evidence or involving a matter of urgency.

Artificial intelligence (AI) can play a significant role in improving the execution of judgments by automating procedures and increasing efficiency. For instance, AI systems can be used to manage and track enforcement requests, analyze data to determine priorities, and notify concerned parties of execution deadlines. Additionally, AI can analyze past judicial rulings to provide recommendations on the best enforcement methods, helping to minimize errors and ensure faster and more accurate execution of judgments.

Keywords:

Expedited enforcement - Preliminary judgments - Guarantee - Suspension of enforcement - Artificial intelligence - International experiences

■ مُقدمة:

في ظِل التطورات المُتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، أصبحت الأنظمة القضائية تواجه تحديات جديدة تتطلب تبني آليات مُبتكرة لتعزيز الكفاءة والسرعة في تنفيذ الأحكام، ويعتبر النفاذ المعجل للأحكام أحد الأدوات القانونية الحديثة التي تهدف إلى تسريع عملية تنفيذ القرارات القضائية، مما يُسهم في تحقيق العدالة الناجزة ويُقلل من النزاعات التي تعاني منها المحاكم في العديد من الدول.

النفاذ المُعجل للأحكام هو إجراء قانوني يسمح بتنفيذ الأحكام بشكل فوري دون انتظار انقضاء المدة المُحددة للطعن أو الاستئناف، وذلك في حالات مُحددة يتم فيها التأكد من استيفاء الشروط القانونية اللازمة، وهذا الإجراء يهدف إلى حِماية حقوق الأفراد من التلاعب أو التأخير غير المُبرر في تنفيذ الأحكام، مما يُعزز الثقة في النظام القضائي ويضمن تحقيق العدالة بشكل عادل وسريع.

والنفاذ المعجل استثناء على القاعدة العامة التي تقضي بعدم تنفيذ الأحكام قبل الطعن فيها، ويشترط للحصول عليه وجود مُبررات قوية مثل الخوف من أنَّ التأخير في التنفيذ قد يؤدي إلى إلحاق ضرر كبير لا يمكن تعويضه أو أن القرار يتضمن مسألة عاجلة لا تحتمل التأجيل وفي بعض الحالات قد يتطلب النفاذ المعجل تقديم ضمانات أو كفالات لضمان تعويض الأطراف المُتضررة إذا تم إلغاء الحكم لاحقًا.

ومع التطورات التكنولوجية الهائلة، أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل الآلي للبيانات تلعب دورًا كبيرًا في تعزيز عملية النفاذ المعجل، فمن خِلال استخدام هذه التقنيات، يمكن تحليل كميات هائلة من البيانات القضائية بشكل أسرع وأكثر دِقة، مما يساعد في تحديد الأولويات وتسهيل عملية التنفيذ، حيثُ يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تحليل طلبات النفاذ المعجل وتقييم مدى استيفائها للشروط القانونية، مما يقلل من الأخطاء البشرية ويوفر الوقت والجهد أيضًا.

أولاً ـ مُشكلة البحث:

تعتبر الأحكام الابتدائية الصادرة عن المحاكم خطوة أولى في مسار التقاضي، وغالبًا ما تكون قابلة للاستئناف، إلا أنَّ بعض هذه الأحكام تنفذ بشكل مُعجل وفقًا لضوابط قانونية مُحددة، دون انتظار استنفاد جميع مراحل الطعن، يُثير النفاذ المعجل للأحكام الابتدائية العديد من الإشكاليات، خاصةً فيما يتعلق بضمان تحقيق العدالة، وحماية حقوق الأفراد المتقاضين، والتوازن بين سرعة تنفيذ الأحكام وحق المتضرر في مراجعة القرار.

وتعتمد المحاكم المصرية بشكل كبير على العمليات اليدوية والتقليدية في إدارة القضايا وتنفيذ الأحكام القضائية، مما يؤدي إلى تأخير في إصدار الأحكام وتراكم القضايا وتعطيل إجراءات تنفيذ الأحكام، ويمكن للذكاء الاصطناعي تسريع هذه العمليات من خِلال أتمتة المهام الروتينية وتحليل البيانات بكفاءة أعلى، وتثار مجموعة من التساؤلات والتي سنتطرق للإجابة عليها خِلال دِرَاستنَا لهذا الموضوع، ومنها: (ما هو النفاذ المُعجل؟ – ما هي حالات النفاذ المُعجل وضماناته؟ – دور الذكاء الاصطناعي في التنفيذ؟).

ثانيًا ـ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين النفاذ المعجل للأحكام القضائية وإمكانية تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة وسرعة تنفيذ هذه الأحكام مع ضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق المتقاضين، ويتناول تحليل الإطار القانوني للنفاذ المُعجل من خِلال تحديد مفهومه وحالاته وشروطه، كما يستكشف دور الذكاء الاصطناعي في دعم تنفيذ الأحكام ويهدف البحث إلى تقديم توصيات عملية وقانونية حول كيفية دمج الذكاء الاصطناعي في تنفيذ الأحكام المعجلة بطريقة تضمن تحقيق العدالة وسلامة الإجراءات القانونية.

ثالثًا ـ منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيثُ يتم دراسة وتحليل مفهوم النفاذ المُعجل للأحكام الابتدائية في النظام القضائي المصري مع استعراض الإطار القانوني المنظم له، كما يعتمد الباحث على المنهج المُقارن من خِلال استعراض كيفية تعامل الأنظمة القانونية للدول الأُخرى في مجال تنفيذ الأحكام باستخدام الذكاء الاصطناعي، وأخيرًا يتم تقديم توصيات قائمة على التحليل القانوني والتقني بهدف تعزيز كفاءة وشفافية تنفيذ الأحكام القضائية باستخدام التقنيات الحديثة.

رابعًا ـ خطة البحث:

تم تقسيم خطة الدراسة في هذا البحث إلى **مبحثين**، يتضمن **المبحث الأول**: "النفاذ المعجل للأحكام"، وتم تقسيمه إلى مطلب أول جاء بعنوان: "النفاذ المعجل القانوني"، وتم تقسيمه إلى فرع أول بعنوان: "مفهوم النفاذ المعجل وأهميته"، فرع ثاني بعنوان: "حالات النفاذ المعجل القانوني".

أمَّا المطلب الثاني جاء بعنوان: "النفاذ المعجل القضائي"، واشتمل على فرع أول بعنوان: "حالات النفاذ المعجل القضائي"، وفرع ثاني بعنوان: "ضمانات النفاذ المعجل".

وبالنسبة **للمبحث الثاني** جاء بعنوان: "دور الذكاء الاصطناعي في التنفيذ الجبري"، واشتمل هذا المبحث على مطلب أول بعنوان: "ماهية الذكاء الاصطناعي ونطاقه"، ويشتمل على فرع أول بعنوان: "ماهية الذكاء الاصطناعي"، وفرع ثاني بعنوان: "نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي".

أمَّا المطلب الثاني جاء بعنوان: "مجالات الذكاء الاصطناعي في التنفيذ"، واشتمل على فرع أول بعنوان: "دور الذكاء الاصطناعي في تيسير إجراءات التنفيذ الجبري"، وجاء الفرع الثاني بعنوان: "تجارب الدول في استخدام الذكاء الاصطناعي في التنفيذ الجبري".

المبحث الأول

النفاذ المعجل للأحكام

تمهيد وتقسيم:

إن تنفيذ الحكم هو الهدف الذي يسعى إليه المدعي، حتى يتمكن من الانتفاع بحقوقه أو حمايتها، ولما للتنفيذ من أثر كبير ليس فقط على الأشخاص بل على المجتمع، بما يشيعه من شعور العدل والإنصاف، إلا أنَّ الملاحظ تأخر تنفيذ الأحكام، لأسباب عديدة: قانونية أو تعود للخصوم أو لطبيعة النزاع أو لوسائل الإثبات كسماع الشهود وإجراء الخبرة، ولطرق الطعن ولحين اكتساب الحكم قوة الأمر المقضي، بوضعه حدًا لادعاءات ودفوع وبيانات الخصوم وهو ما يعرف بالنفاذ العادي للأحكام، كان النفاذ المعجل كفكرة قانونية أخذت بها التشريعات المقارنة، لاختصار تلك المواعيد والإجراءات، ترجيحًا لمصلحة المحكوم له في بعض أنواع من الدعاوي، مع وجود ضمانات تُعالج إلغاء الحكم أو تعديله بعد تنفيذه، ضمن شروط وضوابط مُعينة.

والأصل أنه لا تنفيذ للأحكام إلا بعد صيرورتها نهائية، بحيثُ إن طُرق الطعن العادية وآجالها ترتب الوقف التلقائي لإجراء التنفيذ، وهى القاعدة المقررة بمقتضي المادة ٢٨٧ مرافعات[١]، ويظهر من هذه القاعدة حرص المشرع على وجوب تأكيد حق الدائن تأكيدًا كاملاً قبل تنفيذه، غير أن المشرع تنبه إلى أن تطبيق هذه القاعدة قد يضر أحيانًا بمصالح الطرف المحكوم له إما لوضعيته الاجتماعية أو لقوة السند الذي بيده فوضع استثناء لقواعد التنفيذ بمقتضاه يجوز للمحكوم له أن ينفذ الحكم رغم الطعن على الحكم الابتدائي، وهو ما يصطلح عليه بالتنفيذ المعجل أو التنفيذ المؤقت.

(١) تنص المادة ٢٨٧ مرافعات على أنه: "لا يجوز تنفيذ الأحكام جبرًا مادام الطعن فيها بالاستئناف جائزًا إلا إذا كان النفاذ المُعجل منصوصًا عليه في القانون أو مأمور به في الحكم. ومع ذلك يجوز بمُقتضاها اتخاذ الإجراءات التحفظية".

فالتنفيذ المعجل هو تنفيذ الحكم قبل أن يصير حائزًا لقوة الشئ المقضي به، وهو تنفيذ يتعلق مصيره بمصير الحكم ذاته، فإذا ألغي الحكم وجب إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل حصول التنفيذ بقدر ما يكون هذا ممكنًا، إذن فهو تنفيذ معجل لأنه يتم قبل الأوان العادي للتنفيذ، وقد أسماه البعض التنفيذ المؤقت لأنه غير نهائي.

وإذا كانت القاعدة في مُعظم التشريعات تقضي أن الأحكام غير الحائزة على قوة الأمر المقضي[١] ليست لها القوة التنفيذية[٢]، فإنَّ تأخير التنفيذ حتي يحوز الحكم قوة الأمر المقضي به قد يضر في بعض الحالات بمصلحة الدائن ضررًا بليغًا[٣].

(١) قوة الأمر المقضي فتثبت للأحكام القضائية النهائية التي لا يجوز الطعن عليها بطرق الطعن العادية وإن كان يجوز الطعن عليها بطرق الطعن عير العادية. فهي حصانة إجرائية تلحق بالحكم وتمنع من الطعن فيه بالاستئناف، والفرق بينها وبين حجية الأمر المقضي أن حجية الأمر المقضي تثبت لجميع الأحكام الموضوعية سواء كان حكم تقريري أو منشئ أو حكم إلزام، فلو صدر حكم موضوعي ابتدائي فإنه يحوز حُجية الأمر المقضي لكنه لا يصل إلى مرتبة قوة الأمر المقضي إلا بعد صيرورته نهائيًا.

راجع في ذلك: خنساء محمد جاسم: بحث بعنوان "حجية الأمر المقضي به لحكم محكمة العدل الدولية – دراسة مُقارنة"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، كلية القانون، الجامعة الأمريكية، بغداد، ص٥١٩.

وتنص المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه: "الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسببًا".

(٢) عزمي عبدالفتاح: "قواعد التنفيذ الجبري في قانون المرافعات الكويتي"، دار النهضة العربية، القاهرة، ج١، ٢٠١٨، ص١٩٩.

(٣) أحمد أبو الوفا: "إجراءات التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية"، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، ٢٠١٥، ص٥٧.

لذلك فالنفاذ المعجل للأحكام الابتدائية يعتبر أحد صور الحماية الوقتية التي تستهدف معالجة بطء الحماية القضائية للحق، والتي تمتد إلى مرحلة التنفيذ الجبري، فالتنفيذ الجبري المعجل يُعالج مُشكلة الحماية العاجلة التي يحتاجها المحكوم عليه(١).

والأحكام المشمولة بالنفاذ المعجل لها صورتان أولهما: بقوة القانون، أيّ أنها تنفذ قبل الوقت العادي للتنفيذ استنادًا إلى نص قانوني يلزم المحكمة بشمول الحكم بالنفاذ المعجل دون أن يكون لها سلطة تقديرية في ذلك. أما الصورة الثانية فتندرج ضمن الأحكام التي تنفذ معجلاً بناءً على حكم من المحكمة وفي هذه الحالة يستمد النفاذ المعجل قوته التنفيذية من الحكم ذاته.

لذا، سنعالج هاتين الصورتين من خِلال مطلبين، نعرض في المطلب الأول: "النفاذ المُعجل القانوني"، وفي المطلب الثاني: "النفاذ المُعجل القضائي".

(١) إبراهيم نجيب سعد: "القانون القضائي الخاص"، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٢١، ص٣٧٤.

المطلب الأول

النفاذ المُعجل القانوني

تمهيد وتقسيم:

إن قانون التنفيذ الجبري هو مجموعة القواعد التي تحدد الآليات التي تضمن للدائن إلزام المدين بأداء ما عليه من حقوق واجبة الاستحقاق، والحفاظ على هذه الحقوق بموجب إجراءات تحفظيه إذا كانت الذمة المالية للأخير غير قادرة على الوفاء الاختياري لهذه الحقوق(١). ويمكن تعريف التنفيذ المعجل بأنه: "امتياز ممنوح للمحكوم له بتنفيذ حكم صدر قبل الوقت المحدد لإجرائه وفقًا للقواعد العامة"(٢).

وقصد المشرع بذلك سرعة التنفيذ حتى لا تضيع حقوق المحكوم له، بسبب إطالة أمد التقاضي في المحاكم، بمقابل تقديم الكفالة اللازمة من المحكوم له إلى المحكوم عليه كضمانة فيما لو ألغي الحكم فيما بعد من قبل محكمة الاستئناف ولقد حدد القانون الحالات والمسائل التي تنفذ معجلاً بقوة القانون، حيثُ يستمد فيه الحكم صلاحيته للتنفيذ من نص القانون مباشرةً دون حاجة لأن تصرح به المحكمة في حكمها ودون حاجة لأن يطلبه الخصم.

وسوف نقسم دراستنا في هذا المطلب إلى:

الفرع الأول: مفهوم النفاذ المعجل وأهميته.

الفرع الثاني: حالات النفاذ المعجل القانوني.

---

(١) محمود مختار عبد المغيث محمد بحث بعنوان: "الاتجاهات الحديثة في قانون التنفيذ الفرنسي الجديد"، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، ص٢. منشور على الموقع التالي: https://www.mklse.journals.ekb.eg تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٤/٧/١٠.

- Jean – Marc- Delleci, la réForme des Procédures Civiles d'exécvtion, deuxième édition banque, p.17, Natalie FRICERO, droit des voies d'exècution, Gualion éditeur, 2004, p32.

(٢) عبدالإله زبيرات بحث بعنوان: "التنفيذ المعجل في منازعات العمل"، مجلة الفكر القانوني والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة بنها، السنة التاسعة، العدد الثاني، ٢٠١٩، ص٨٠٨.

الفرع الأول

مفهوم النفاذ المعجل وأهميته

أن التنفيذ الجبري للأحكام القضائية لا يتم إجراءه إلا للأحكام القضائية النهائية والتي لا تقبل الطعن في بالاستئناف، أي يكون إجراء التنفيذ فيها إجراء عاديًا وهذه الأحكام هي التي تحوز على قوة الأمر المقضي به للمحكوم له، وهذه الأحكام سواءً أكانت صادرة من محاكم الاستئناف أو "رهينة استئنافية" أو الأحكام الصادرة في أوامر الأداء في حدود النصاب الإنتهائى لتلك المحاكم، أما النفاذ المعجل فهو استثناء من القاعدة في التنفيذ، وهو تنفيذ الحكم القضائي قبل الأوان العادي لإجرائه، أي قبل أن يصير حائزًا لقوة الشئ المقضي به "المحكوم به" ولهذا يوصف بأنه "معجل" وهو تنفيذ قلق غير مستقر يتعلق مصيره بمصير الحكم ذاته يبقى إذا بقي وايدته محكمة الطعن ويزول ويسقط وتسقط إجراءاته إذا الغت محكمة الطعن الحكم، ولهذا يوصف بأنه "مؤقت"(١).

فالأحكام غير الحائزة على قوة الأمر المقضي ليست لها القوة التنفيذية – هذه هي القاعدة العامة– فمادام الحكم قابلاً للطعن فيه بالاستئناف أو بالمعارضة – أو طعن فيه فعلاً بأحد هذين الطريقين – فإن قوته التنفيذية تبقي معطلة، فلا يجوز تنفيذه جبرًا حتى يحوز قوة الأمر المقضي(٢).

واستثناءً من هذا الأصل؛ فقد صمم المشرع نظامًا عُرفَ بأنه: "النفاذ المُعجل" أي تنفيذ الحكم قبل الآوان الطبيعي أي قبل صيرورته نهائيًا. وهو نظام قديم أملاه حرص المشرع على إقامة مجموعة مُتداخلة من التوازنات بين المصالح المتعارضة(٣).

(١) أحمد أبو الوفا: "إجراءات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية"، مرجع سابق، ص٥٦.

(٢) محمد عبدالخالق عمر: "مبادئ التنفيذ"، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٤، ١٩٧٨، ص٥٣٢.

(٣) عادل على محمد النجار: "التنفيذ الجبري وفقًا لقانون المرافعات اليمني – دراسة تحليلية مقارنة لقواعد وإجراءات التنفيذ الجبري في قانون المرافعات والتنفيذ المدني= =اليمني رقم

فمن ناحية حرص المشرع على صيانة مصلحة المحكوم له الذي قد يُضار من تأخير الحصول على الحماية القضائية حيثُ إن من عوارض النظام القانوني عارض التأخير الذي تواجهه بما يُعرف بالحماية الوقتية المستعجلة ويُعد النفاذ المعجل ضربًا من ضروب هذه الحماية تغلبًا على خطر التأخير ومحافظة على قيمة الوقت فى التقاضي(١).

ومن ناحية أُخرى؛ قدر المشرع أن حق المحكوم له قد يكون له مستند قوى بحيث يكون احتمال تأييد الحكم الابتدائي المشمول بالنفاذ المعجل أمام محكمة الاستئناف احتمالاً قويًا(٢).

ومن ناحية ثالثة؛ حاول المشرع بهذا النظام تلافي الممارسات التسويقية التي قد تبدو من المحكوم عليه لتأخير التنفيذ استغلالاً للأثر الموقف للطعن فمنح المحكوم له ميزة النفاذ المعجل قبل أن تستقر حُجية الحكم المطعون فيه(٣). فالنفاذ المعجل هو "صلاحية الحكم الابتدائي للتنفيذ القضائي، ويسمى مُعجلاً لأنه تنفيذ للحكم قبل الأوان، أي قبل أن يصير انتهائيًا"(٤).

فهو نفاذ استثنائي وسابق للأوان، ولذلك يوصف بأنه نفاذ مُؤقت، بمعني أنه يتوقف على نتيجة الفصل فى الطعن، فإذا تأيد الحكم وأصبح نهائيًا استقر أمر ذلك النفاذ، ولم يعد ثمة خِلاف بينه وبين التنفيذ الحاصل طبقًا للقاعدة العامة، أما إذا ألغي الحكم بعد تنفيذه المعجل فإنه يترتب علي ذلك ضرورة إعادة

---

٤٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديله بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ في ضوء التوجيهات القضائية الحديثة"، الطبعة الرابعة، مكتبة الصادق، صنعاء، اليمن، ٢٠٢١، ص١١٧.

(١) محمد عبدالخالق عمر: "مبادئ التنفيذ"، مرجع سابق، ص٥٣٣.

(٢) طلعت دويدار: "النظرية العامة للتنفيذ القضائي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٥١.

(٣) فتحي والي: "التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١، ص٥٨.

(٤) عزمي عبدالفتاح: "قواعد التنفيذ الجبري في قانون المرافعات"، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٨١.

الحالة إلى ما كانت عليه قبل إجراء ذلك النفاذ المُبتسر[١].

فالنفاذ المعجل نظام قُصد به التوفيق بين مصلحة المحكوم له في جواز تنفيذ الحكم الصادر له دون تربص حتى يصبح انتهائيًا وبين مصلحة المحكوم عليه في ألا ينفذ عليه من الأحكام إلا ما أصبح انتهائيًا[٢].

وحرص المشرع الفرنسي على الآليات التشريعية التي تكفل حصول الدائن على حقه بإجراءات ميسرة وفي وقتٍ قصير، وذلك منذ قانون التنفيذ رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٩١ ، والصادر في ٩ يوليو ١٩٩١، فقد ذهب أحد الفقه الفرنسي[٣]، إلى أن: "قانون التنفيذ الصادر في ٩ يوليو ١٩٩١ لا يعدو سوى تجسيدًا لاعتبارات فنية وسلوكية واقتصادية واجتماعية وقانونية مختلفة لتيسير إجراءات التنفيذ الجبري".

---

(١) نقض مدني – جلسة ١٩٩٦/٢/٢٩ – الطعن رقم ٥٣٠ – لسنة ٥٨ ق– ج١– مكتب فني – س٤٧– ج١– ص٤٠٦.

(٢) عرف القانون الروماني نظام النفاذ المعجل؛ فقد كانت القاعدة أن رفع الاستئناف يؤدي إلى وقف تنفيذ الحكم، عدا حالتين لا يقف التنفيذ فيهما رغم الاستئناف – أي أن النفاذ فيهما كان يعجل به رغم الاستئناف– وهما؛ إذا خسر الحائز مرتين أمام القضاء واستأنف الحكم لمرة جديدة فإنه هذا الاستئناف لا يوقف تنفيذ الحكم، وحالة الحكم الصادر في دعوى سلب الحيازة سواء تعلق بمنقول أو عقار، وسواء سلبت الحيازة بالقوة أو بغير عنف. أما في القانون الفرنسي القديم؛ فقد كان لكل من رفع المعارضة أو الاستئناف أثر وقف، وعرف النفاذ المعجل منذ سنة ١٣٨٤ عندما صدر أمر ملكي يقضى بأن الاستئناف المرفوع بعد الحجز الذي أُجرى بموجب سند مختوم بختم ملكي لا يوقف إجراءات التنفيذ إلا إذا أودع المدين المبلغ الذي وقع الحجز لاقتضائه، ثم أخذت حالات النفاذ المعجل تزداد تدريجيًا، وانتهي التطور إلى التمييز بين نوعين من هذه الحالات: (أ– نفاذ معجل يرجع إلى طبيعة الطلب القضائي. ب –نفاذ معجل بسبب صفة القاضي مُصدر الحكم). مشار إليه في: فتحى والي: "التنفيذ الجبري فى المواد المدنية والتجارية"، مرجع سابق، ص٦٠.

(3) Couchez G.et lebeau D, voies d'éxecution, 12e éd, 2017, dalloz. N°2, Roger Perrot, philippethery, Procedure Civilesd' execution, cleuxiene edition, 2005, p.61.

ولقد أجرى المُشرِع الفرنسي تعديلات كبيرة لقانون التنفيذ رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٩١, آخرها تعديلاته الصادرة بالقانون رقم ٨٩٢ لسنة ٢٠١٧ والصادر في ٦ مايو ٢٠١٧.

وقد تعددت التعريفات الفقهية للنفاذ المعجل فمنهم من ذهب إلى أن النفاذ المعجل هو: "تنفيذ الحكم قبل الأوان فى الأحكام الصادرة في الحالات المحددة بقانون التنفيذ، أو قانون آخر ويعتبر هذا النظام من صورة الحماية الوقتية في مجال التنفيذ الجبري(١).

كما عرفها جانب آخر من الفقه بأنها: "وصف يلحق بالحكم بنص القانون أو بأمر المحكمة يجعله نافذًا رغم قابليته للطعن بالاستئناف وطعن عليه فعلاً"(٢).

ونحنُ نرى من جانبنا أن النفاذ المُعجل هو: "استثناء من الأصل العام مُقتصر على نوع محدد من الدعاوي، يتضمن إلزام على من صدر عليه الحكم بتنفيذه فور صدوره دون انتظار لقوة الأمر المقضي به، سواء كان صادر بنص القانون أو بحكم من المحكمة".

وتنص المادة ٢٨٧ / مرافعات على أنه: "لا يجوز تنفذ الأحكام جبرًا مادام الطعن فيه بالاستئناف جايزًا إلا إذا كان التنفيذ المعجل منصوص عليه في القانون أو مأمور به فى الحكم".

وذهب جانب من الفقه الفرنسي(٣) إلى تعريف النفاذ المعجل على أنه:

"Qui Permet au gagnant d'exécuter un jugement des Sa Signification malgré Suspensif des Voies de recours ordinaires Ou de Leur exerci Ce"

وهو استثناء من القواعد العامة في تنفيذ الأحكام، ويدعي تنفيذًا مؤقتًا لأنه متوقف على النتيجة النهائية للطعن فى الحكم بالمعارضة أو الاستئناف.

---

(١) وجدي راغب: "شرح قانون المرافعات المدنية"، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٩، ص٧٦.

(٢) محمد نصر محمد: "أحكام وقواعد التنفيذ"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمّان، الأُردن، ٢٠١٣، ص٨٥.

(3) René Morel, Traitè élémentaire de Procédure Civile, Paris 2éme edition, 1949, Nº 177, Dalloz, Sans année, Jean Vicent – Serge Guiuchant: Proc. Civ.

مشار إليه في: عبدالإله زبيرات: "التنفيذ المعجل في منازعات العمل"، مرجع سابق، ص٨٠٨.

أهمية النفاذ المعجل:

تبدو أهمية النفاذ المعجل واضحة عند نظر الدعوى المستعجلة[١]، وصدور حكم فيها، لأنه إذا لم ينفذ الحكم، أو القرار الصادر من المحكمة بصفته حكمًا مستعجلاً ضاعت الحكمة من نظر الدعوى بهذه الصفة، لذلك تبرز أهمية التنفيذ الجبري المعجل في الأحكام المستعجلة والأوامر الوقتية، وفي الأحكام الصادرة فى المسائل التي يترتب على تأخير التنفيذ ضرر بالمحكوم له، لبعض أحكام الأحوال الشخصية والأحكام الصادرة فى المسائل التجارية، وغيرها من المسائل الذي يخشى عليها من فوات الوقت.

وإذا كانت القاعدة في معظم التشريعات تقضي أن الأحكام غير الحائزة لقوة الأمر المقضي ليست لها القوة التنفيذية[٢]، فإن تأخير التنفيذ حتى يحوز الحكم قوة الأمر المقضي به – قد يضر فى بعض الحالات – بمصلحة الدائن ضررًا بليغًا[٣]، لذلك فالنفاذ الجبري المعجل يعتبر أحد صور الحماية الوقتية التي تستهدف معالجة بطء الحماية القضائية للحق والتي تمتد إلى مرحلة التنفيذ الجبري فالتنفيذ الجبري المعجل يعالج مشكلة الحماية العاجلة التي يحتاجها المحكوم له[٤].

كما أنه لا جدوى من الحكم المستعجل إذا لم ينفذ فورًا، فالطبيعة الوقتية

---

(١) حيثُ تنص المادة ٤٥/ مرافعات على أنه: "يندب في مقر المحكمة الابتدائية قاضي من قضاتها ليحكم بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحق في المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت، أما خارج المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية فيكون هذا الاختصاص لمحكمة المواد الجُزئية، على أن هذا لا يمنع من اختصاص محكمة الموضوع أيضًا بهذه المسائل إذا رفعت إليها بطريقة التبعية". وجرى الفقه والقضاء على تعريف الاستعجال بأنه: "هو الخطر الحقيقي المدعي بالحق المراد المحافظة عليه والذي يلزم رده عنه بصفة مستعجلة، وهو حالة يخشى معها طول الوقت الذي تستغرقه إجراءات التقاضي لدى محكمة الموضوع". راجع في ذلك: هلال يوسف إبراهيم: "صيغ الأوراق القضائية للدعاوي المستعجلة والتنفيذ القضائي والإداري"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٧.

(٢) أحمد أبو الوفا: "التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية"، مرجع سابق، ص٥٧.

(٣) فتحي والي: "التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية"، مرجع سابق، ص٥٦.

(٤) إبراهيم نجيب سعد: "القانون القضائي الخاص"، مرجع سابق، ص٣٧٤.

للحكم المستعجل تقتضى تنفيذها فورًا رغم قابليته للطعن بالاستئناف أو تم استئنافه فعلاً[١]، ويزداد أهمية النفاذ المعجل فى نظام الأوامر على عرائض، ومناط ذلك أنها شرعت فى الأصل لاتخاذ إجراءات تحفظية سريعة فهي نوع من القضاء الوقتي، كما أن طلبات وقف التنفيذ تعد من الحماية المستعجلة والتي تهدف إلى مجرد الحصول على إجراء وقتي، الهدف منها هو وقف التنفيذ لحين الفصل في المنازعة الموضوعية المرفوعة ببطلان التنفيذ من خلال طلب وقتي يقدم إلى قاضي التنفيذ أو إلى محكمة الطعن بالتبعية للطعن في الحكم، أو التظلم في نظام الأوامر على عرائض[٢]، باعتباره يتضمن طلب إجراء وقتي لوقف التنفيذ[٣].

الفرع الثاني

حالات النفاذ المعجل القانوني

إن حُجية الأمر المقضي[٤] تثبت لجميع الأحكام الموضوعية سواء كان

(١) عزمي عبدالفتاح: "قواعد التنفيذ الجبري"، مرجع سابق، ص١٤٣.

(٢) الأوامر على العرائض هي: "قرارات تصدر من القضاة على طلبات يقدمها لهم ذوو الشأن في عرائض، بقصد الحصول على إذن من القضاء بعمل أو إجراء قانوني مُعين". ويعرفها الفقه الفرنسي بأنها: "القرار المؤقت الذي يتخذه رئيس المحكمة في نهاية إجراءات تقديم العريضة".

L'ordonnance Sur requéte est la decision Provisoire rendue Par le Président la jurisdiction Saisie à L'issue d'que Procédure Sur requêtc

مشار إليه في: شعبان عبدالحكيم عبد العليم سلامة: "بحث بعنوان: "سلطة القاضي الإداري في إصدار الأوامر على عرائض"، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، ٢٠١٨، ص٢٩٧٦.

(٣) أحمد خليل: "طلبات وقف التنفيذ أمام محكمة التنفيذ وماحكم الطعن في المواد المدنية والتجارية"، دار المطبوعات، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص٣١٨.

(٤) يُقصد بحُجية الشئ المقضي: أن القرار القضائي عندما يعمل إرادة القانون فى حالة مُعينة فإنه يحوز الاحترام سواء أمام المحكمة التي أصدرته أو أمام المحاكم الأُخرى، بحيثُ إذا رفع أحد الخصوم نفس الدعوى التي فصل فيها مرة أخرى أمام محكمة أخرى تعين الحكم بعدم قبولها. وفي هذا تختلف حجية الأمر المقضي به عن استنفاد ولاية القاضي – التي تعنى أن القاضي بمجرد الفصل في المسألة المعروضة عليه يكون قد

حكم تقرير أو منشئ أو حكم إلزام، والأحكام الموضوعية هي جميع الأحكام التي تتضمن تأكيدًا للحقوق والمراكز القانونية، وبالتالي فالأحكام التي تفصل في الإجراءات أو مسألة قبول الدعوى تخرج عن هذا المفهوم، وتثبت حُجية الأمر المقضي للحكم منذ صدوره دون حاجة لصيرورته نهائيًا أو باتًا أي تثبت للحكم بمُجرد صدوره من جهة قضائية لها ولاية إصداره ولو كان قابلاً للطعن عليه بطرق الطعن العادية(١).

فالنفاذ المعجل ينصب على الأحكام القضائية الابتدائية والحائزة على حُجية الأمر المقضي، ويكون الحكم الابتدائي مشمولاً بالنفاذ المعجل بقوة القانون في حالات معينة وهي واردة على سبيل الحصر في المواد ٢٨٨- ٢٨٩ مرافعات(٢).

استنفد سلطته بشأنها وبالتالي تخرج عن ولايته، ولا يكون له إعادة بحثها مرة ثانية ولا يستطيع بالتالي العدول عن قراره فيها أو تعديله فمسألة استنفاد الولاية تعمل وتكون فعالة داخل الخصومة وبالنسبة للمسائل التي يفصل فيها القاضي أولاً بأول أثناء الخصومة وقبل نهايتها، أما حُجية الشئ المقضي به فتعمل خارج الخصومة وبعد صدور الحكم وانتهاء الخصومة.

ونتيجة لاستنفاد سلطته بصدد المسألة التي فصل فيها فإنه لا يجوز المساس بقراره احترامًا لإعمال القانون الوارد بالحكم القضائي، وهذه الحجية لا تحول دون إمكانية التظلم من الحكم القضائي الحائز لهذه الحجية، فالحكم يحوز الحجية ولكن هذا لا يمنع من الطعن فيه بطرق الطعن المختلفة – العادية – فإذا صدر من محكمة الطعن العادية فهو إعمال لتأكيد قضائي جديد يجعل هذا الحكم الثاني حائز لقوة الأمر المقضي وهي درجة تعلو الحجية. وهذا السمو في الدرجة يجعل لقوة الأمر المقضي به أثرًا في تحقيق القرار القضائي للغاية التي يرجوها منه صاحب المصلحة وذلك بالنظر إلى إمكانية تنفيذه جبرًا. راجع في ذلك: أحمد هندي، أحمد خليل: "قانون التنفيذ الجبري"، مكتبة نور، القاهرة، ٢٠٢٢، ص٧٠.

(1) B.Fouvarque-Cosson, La Confiance Legitime et 1, estoppel, Rev. Sociètè de Lègislation de droit company, 2007, p.11.

(٢) حيث تنص المادة ٢٨٨ / مرافعات على أنه: "النفاذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة في المواد المستعجلة أيًا كانت المحكمة التي أصدرتها، وللأوامر الصادرة على العرائض، وذلك ما لم ينص في الحكم أو الأمر على تقديم كفالة". كما

وبناءً على ذلك، فالأحكام النافذة معجلاً بقوة القانون هي الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة والأوامر على عرائض، وكذلك الأحكام الصادرة في المواد التجارية، وذلك على النحو التالي:

أولاً ـ الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة:

لما كانت إجراءات التقاضي العادية تقتصر على الحفاظ على بعض الحقوق والمراكز القانونية التي تحتاج إلى إجراء عاجل، لذلك فقد أنشأ المشرع المصري القضاء المستعجل والذي نصت عليه المادة ٤٥/ مرافعات، حيثُ بينت اختصاص القضاء المستعجل في المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت، وأظهرت أيضًا أن القضاء المستعجل هو فرع من القضاء المدني الذي يتبع جهة القضاء العادية، فحيث يختص القضاء المدني العادي بالفصل في نزاع معين يختص القضاء المستعجل بالإجراء الوقتي المتعلق بما يختص به القضاء العادي[١].

ولما كان القضاء المستعجل يقوم على أساس الحماية العاجلة والتي لا تكسب حقًا ولا تهدره وإنما الهدف منه اتخاذ إجراء وقتي لحماية الحق، ولا يمس بأصله، لأن القاضي المستعجل حيثُ يقضى بإجراء وقتي معين فإنه يقضي بهذا الإجراء من ظاهر المستندات دون التعرض لأصل الحق[٢]، ومن ثُمَّ

تنص المادة ٢٨٩ مرافعات على أنه: "النفاذ المعجل واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة في المواد التجارية، وذلك بشرط تقديم كفالة".

(١) عزالدين الدناصيوري، حامد عكاز: "القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص١٤.

(٢) أحمد السيد صاوي: "الوسيط في شرح قانون المرافعات"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨، وأيضًا على بركات: "الوسيط في المرافعات"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦، ص١١٣.

والمقرر في قضاء محكمة النقض – وإن كان لا يشترط لقبول الدعوى المستعجلة أن تتوافر للخصوم الأهلية التامة للتقاضي لأن الحكم المطعون يكون حكمًا وقتيًا لا يمس الموضوع، ولأن شرط الاستعجال يتنافي مع ما يحتاجه الحرص على صحة التمثيل القانوني من وقت.

فإنَّ القضاء المستعجل بما له من أهمية خاصة فإن الالتجاء إليه جاء مُحددًا إما لوجود نص في القانون، وإما أن يكون الإجراء المطلوب لابد أن تتوافر فيه شرطي الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق(١).

واتجه المشرع الفرنسي عام ١٩٨٥ بموجب المرسوم رقم ٨٥ –١٣٣٠ إلى التوسع واختصاص القضاء المستعجل، وأشارت المادة ٢/٨٠٩ من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي إلى بعض الحالات التي ينعقد فيها الاختصاص للقاضي المستعجل حتى مع وجود منازعة جدية بشأن النزاع القائم طالما كان المطلوب اتخاذه هو إجراء وقتي أو تحفظي، "Mesures Conservatoires"، أو لمنع ضرر وشيك الوقوع "Prévenir un dommage imminent"، أو لمعالجة خلل واضح "Mainfestement illicite Cesser un trouble".

وتنص المادة ٨٠٦ من قانون المرافعات الفرنسي بخصوص القضاء المستعجل على أنه: "في جميع الأحوال المستعجلة أو في حالة طلب الحكم بصفة مؤقتة في المنازعات المتعلقة بتنفيذ السندات الواجبة التنفيذ أو بتنفيذ حكم يتبع ما يأتي من الإجراءات"(٢).

والأحكام المستعجلة تعتبر مشمولة بالنفاذ المعجل بقوة القانون دون حاجة

نقض مدني – جلسة ٢٠١٧/٣/٢٠ – الطعن رقم ١٦٢٩٣ – لسنة ٧٩ قضائية. منشور على الموقع الإلكتروني لبوابة محكمة النقض https://www.cc.gov.eg تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٤/٨/١.

(١) والمقصود بعدم المساس بأصل الحق أن يكون الادعاء الذي يطلب من القاضي المستعجل وقتيًا لا موضوعيًا، وذلك لأنَّ القضاء المستعجل يتسم بالسرية ومن الصعب أن تؤدي العدالة بشكل صحيح مع هذه السرعة.

راجع في ذلك: عزمي عبدالفتاح، مُساعد العنزي: "الوسيط في قانون المرافعات الكويتي"، الكتاب الأول، مؤسسة دار الكتاب، ط٤، ٢٠١٧، ص٤٢٨.

(2) Article 806 "Dans tous Les Cas d'urgence o'u Lorsqu'il Sàgra de Statuer Povisoirement Sur Les difficutltés relatives à L'execution d'un titre eyécutoire ou d'un jugement, il Sera Procédé ainsi qu'il Va être réglé Ci-après."

منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.theuaelaw.com تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٤/٩/١

إلى النص في الحكم على تنفيذها معجلاً[١]، فهذه الأحكام ما صدرت مستعجلة إلا استجابةً لمقتضيات الحماية القضائية الوقتية المستعجلة، كما أنه لن يتحقق هدف السياسة التشريعية من هذه الحماية إلا إذا استصحبنا وسائل تنقلها من مرحلة الدعوي إلى مرحلة التنفيذ[٢].

والأحكام المستعجلة لا يلزم أن يطلب الخصم تنفيذها تنفيذًا معجلاً لأن الحكم المُستعجل يستمد قوته التنفيذية من نص القانون مباشرةً، وعِلة تنفيذ هذه الأحكام تنفيذًا مُعجلاً هي أن الحكم الصادر في مسألة مستعجلة لا يحتمل التأخير ولا جدوى من ورائه إذا لم ينفذ فورًا، فصفة الاستعجال تبرر صدور هذا الحكم بإجراءات مختصرة كما أنها تبرر نفاذه نفاذًا سريعًا، والغالب أن المحكوم عليه لا يضار من تنفيذ هذه الأحكام قبل صيرورتها نهائية، لأنها تقضي بإجراء وقتي لا يمس أصل الحق المتنازع فيه[٣].

والعبرة هنا هى بطبيعة الحكم الصادر في مادة مستعجلة – وليست بنوع المحكمة المصدرة للحكم[٤]، ذلك أن الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة قد تصدر من القاضي الجزئي خارج دائرة المدينة، أو تصدر من قاضي الأمور المستعجلة داخل دائرة المدينة، أو تصدر من محكمة الموضوع إذا رفع إليها الطلب المستعجل بالتبعية للموضوع، أى إذا رفع أمامها الطلب المستعجل كطلب عارض وتابع للطلب الموضوعي أو صدر عن قاضي التنفيذ، فى كل هذه الحالات يكون الحكم المستعجل واجب التنفيذ فورًا لأنه يصدر دائمًا مشمولاً بالنفاذ المعجل[٥].

---

(١) نقض مدني – جلسة ١٩٩٢/٢/١٥ – الطعن رقم ٢٢٣٥ – لسنة ٥٢ قضائية – المكتب الفني – س٤٤ – ج١ – ص٥٧٧. وأيضًا نقض مدني جلسة ١٩٩٩/٢/٩ – الطعن رقم ٢٥٩٥ – لسنة ٦١ قضائية – مكتب فني – س٥٠ – ج١ – ق٣٧– ص٢٠٤.

(٢) أحمد مليجي: "التنفيذ وفقًا لنصوص قانون المرافعات"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص٣٥٨.

(٣) فتحي والي: "التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية"، مرجع سابق، ص٥٩.

(٤) أحمد هندي، أحمد خليل: "قانون التنفيذ الجبري"، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٥) أمينة النمر: "أصول التنفيذ الجبري"، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٧٩.

ويُلاحظ ما نصت عليه المادة ١٧٨/ مرافعات من أنه يجبُ علي المحكمة أن تُبين في حكمها ما إذا كان صادرًا في مسألة مستعجلة، ولذلك يستطيع مُعاون التنفيذ بمجرد الاطلاع على الحكم التأكد من شموله بالنفاذ المعجل(١)، غير أنه قد تغفل المحكمة هذا البيان، ولم يرتب المشرع على ذلك البطلان ولكن يترتب عليه امتناع كاتب المحكمة عن وضع الصيغة التنفيذية على الحكم وبالتالي يتعذر التحقق من نفاذه بقوة القانون وإذا وضعت عليه الصيغة التنفيذية رغم خلوه من هذا البيان فإنه يتعين على معاون التنفيذ أن يمتنع عن تنفيذه(٢).

ثانيًا ـ الأوامر الصادرة على عرائض:

هى الأوامر التي يصدرها قضاة الأمور الوقتية بما لهم من سلطة ولائية، وذلك بناءً على الطلبات المقدمة إليهم من ذوى الشأن على عرائض، وهي تصدر في غيبة الخصوم دون تسبيب، بإجراء وقتي، او تحفظي، وذلك في الحالات التي تقتضى بطبيعتها السرعة أو المباغتة، وذلك كله دون المساس

(١) فتحي والي: "التنفيذ الجبري"، مرجع سابق، ص٦٤.

(٢) تنص المادة ١٧٨ مرافعات على أنه: "يجبُ أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته، وتاريخ إصداره، ومكانه وما إذا كان صادرًا في مادة تجارية أو مسالة مستعجلة، واسماء القضاة الذي سمعوا المرافعة واشتركوا فى الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي أبدي رأيه فى القضية، إن كان، واسماء الخصوم والقابهم وصفاتهم، وموطن كل منهم وحضورهم وغيابهم، وما قدموه من طلبات أو دفاع أو دفوع، وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية، ومراحل الدعوى ورأي النيابة، ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقه. والقصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم، وكذا عدم بيان اسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم". =

= نقض مدني – جلسة ١٩٨٠/٣/٤ – الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٤٦ق – مكتب فني – س٣١ – ق١٤١ – ج١– ص٧١٩. نقض مدني – جلسة ٢٠٢١/٦/٢١ – الطعن رقم ٢٤٤٥ – لسنة ٦٥ قضائية منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.efyls.com تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٤/٨/٩.

بأصل الحق المتنازع عليه[١].

وهي أيضًا القرارات التي يصدرها القضاء بغير مرافعة ودون تكليف بالحضور، على طلب الخصم في غيبة خصمه[٢]، في حين عرفها البعض الآخر بأنها: "صورة من صور ممارسة الشخص لحقه، في الالتجاء للقضاء. وهي الصورة العادية التي تصدر فيها أهم الأعمال الولائية، التي تقوم بها السلطة القضائية[٣]، فهي أداة إجرائية منصوص عليها في قانون المرافعات فى المادة ١٩٤[٤].

ويعتبر الأمر على عريضة، نافذًا معجلاً بمجرد صدوره، ولا يمنع من تنفيذه قابليته للتظلم، أو التظلم منه بالفعل، ويستمد هذا التنفيذ قوته من القانون مُباشرةً دون حاجة للنص عليه في الأمر[٥].

وليس كل الأوامر على عرائض تخضع للنظام المعجل على الرغم من

---

(١) نقض مدني – جلسة ١٩٨٧/١٢/٨– الطعن رقم ٤٥٠ – لسنة ٤٨ ق – س٢٩– ص١٩٤٣. نقض مدني – جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠– الطعن رقم ١٨٣٤ – لسنة ٥٣ – س٣٣ – ص١٢٧٩. نقض مدني – جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١– الطعن رقم ١٦٠٥ – السنة ٥٣ – س٣٨ – ص١١٣٥. مشار إليه في كلٍ من: يسرا عمر عبداللطيف: "الأوامر على العرائض بين الواقع والمأمول"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٨، ص٥٩. عزمي عبدالفتاح : "تسبيب الأحكام وأعمال القضاة في المواد المدنية"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦، ص١٠٠.

(٢) نبيل عُمر: "الأوامر على عرائض"، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٥٠. وأيضًا رضا السيد عبدالعاطي: "الأوامر على العرائض وأوامر الأداء"، مركز محمود للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٦، ص٤.

(٣) سيد حسن البغال: "الأوامر على العرائض وأوامر الأداء"، دار الناشرون المتحدون، ٢٠١٦، ص١.

(٤) حيثُ تنص المادة ١٩٤ مرافعات على أنه: "فى الأحوال التي ينص فيها القانون على أن يكون للخصم وجه في استصدار أمر، يقدم عريضة بطلبه إلى قاضي الأمور= =الوقتية بالمحكمة أو إلى رئيس الهيئة التي تنظم الدعوى. راجع في ذلك: نقض مدني – جلسة ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦– الطعن رقم ١١٢٤٨ –لسنة ٦٥ قضائية – المكتب الفني – لسنة ٥٧– ص٧٣٨.

(٥) السعيد محمد الإزمازي عبدالله: "التنفيذ في قانون المرافعات – دراسة تأصيلية مقارنة بأحكام الفقه الإسلامي"، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٣٣٧.

الصيغة العامة للمادة ٢٨٨ مرافعات[١]، إذ أنه لا يقبل التنفيذ الجبري من مختلف الطوائف الأخرى للأوامر إلا طائفة الأوامر الموقتة التي تأمر باتخاذ إجراء وقتي أو تحفظي، فالأوامر التى تتعلق بالإجراءات سواء تلك الإجراءات البحتة أم تلك التى تتعلق بإجراءات التنفيذ، يتم تنفيذها من المحضرين، وغيرهم تنفيذًا تلقائيًا، فالأمر الذي يصدره قاضي التنفيذ ببيع المنقولات المحجوزة في غير الميعاد القانوني[٢] أو غير مكانها، ينفذ بإجراء البيع فعلاً، طبقًا لما هو ورد بالأمر.

ولا مجال لإعمال نص المادة ٢٨٦ مرافعات والتي تنص بأنه يجوز للمحكمة في المواد المستعجلة، أو في الأحوال التي يكون فيها التأخير ضارًا، أن تأمر بتنفيذ مسودة الحكم، وبما أن الأوامر على عرائض لا تحر لها مسودة، ولكنها تصدر مباشرةً من القاضي على أصل العريضة ويتم كتابته على صورتها التي تسلم إلى الطالب، ومن ثم فلا ينطق حكم هذه المادة على الأوامر على العرائض[٣].

ثالثًا ـ الأحكام الصادرة في المواد التجارية:

تنص المادة ٢٨٩ مرافعات على أنه: "النفاذ المعجل واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة في المواد التجارية، وذلك بشرط تقديم كفالة".

---

(١) أحمد ماهر زغلول: "أصول التنفيذ وفقًا لمجموعة المرافعات المدنية والتجارية والتشريعات المرتبطة بها"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٣٥.

(٢) حيثُ تنص المادة ٣٧٦ مرافعات على أنه: "لا يجوز إجراء البيع إلا بعد مضى ثمانية أيام على الأقل من تاريخ تسليم صورة محضر الحجز للمدين، او إعلانه به، ولا يجوز إجراؤه إلا بعد مضي يوم على الأقل من تاريخ إتمام إجراءات اللصق والنشر، ومع ذلك إذا كانت الأشياء المحجوزة عرضة للتقلب أو بضائع عرضة لتلب الأسعار، فلقاضي التنفيذ أن يأمر بإجراء البيع من ساعة لساعة، بناء على عريضة تقدم من الحارس أو أحد ذوى الشأن".

(٣) مسودة الحكم هي: "الورقة التي يُجردها القاضي مشتملة على منطوق الحكم وأسبابه وموقعة من الرئيس والقضاة – وتحفظ بملف الدعوى ولا تعطى منها صورة ولكن= =يجوز للخصوم الاطلاع عليها". راجع في ذلك؛ أحمد هندي، أحمد خليل: "قانون التنفيذ الجبري"، مرجع سابق، ص٤٨.

ويعني ذلك، أن الحكم الصادر في مادة تجارية يعتبر نافذًا نفاذ معجل بقوة القانون، وذلك نظرًا لما تقتضيه المعاملات التجارية من التعجيل بالوفاء بالالتزامات، ومن سرعة فى اقتضاء الحقوق، وإذا صدر الحكم في مادة تجارية فيكون نافذًا نفاذ معجلاً حتى لو كان هذا الحكم قابل للطعن بالاستئناف، ولا يلزم النص فى الحكم الصادر في المادة التجارية صراحةً على شموله بالنفاذ المعجل لأنه يستمد قوته التنفيذية من نص القانون(١).

ولا يشترط القانون شمول الأحكام الصادرة في المواد التجارية بالنفاذ المعجل إلا أن يكون الحكم صادرًا في مادة تجارية أيًا كان مصدر الالتزام المحكوم به عقدًا أو غير عقد، وأيًا كان سنده مكتوبًا أو غير مكتوب، فإذا كان مصدر الالتزام عقدًا فالحكم الصادر فيه يشمل النفاذ المعجل سواء صدر بتنفيذ الالتزام الثابت في العقد أو بفسخ العقد والتعويض، ما دامت المادة تجارية، لأن أساس النفاذ المعجل ليس العقد حتى يتأثر الحكم بتنفيذه أو فسخه وإنما أساسه أن المادة التي صدر فيها الحكم مادة تجارية(٢).

ومعيار تحديد تجارية المادة هو الرجوع إلى ما تنص عليه قواعد القانون التجاري، وهذا التحديد يتم حسب التكييف القانوني الذي يخلقه القاضي على النزاع المطروح، ولا يتقيد القاضي في تكييف الطلبات المعروضة عليه بوصف

---

(١) أحمد ماهر زغلول: "أصول التنفيذ وفقًا لمجموعة المرافعات المدنية والتجارية والتشريعات المرتبطة بها"، مرجع سابق، ص١٢٤. وقد قضت محكمة النقض المصرية – في هذا الشأن – بأنه: "حيثُ أنه عند طلب النفاذ المعجل، فالحكم مشمول بالنفاذ المعجل بقوة القانون، لصدوره في مادة تجارية، بشرط تقديم كفالة، عملاً بالمادتين ٢٨٩، ٢٩٣ مرافعات، دون حاجة للنص على ذلك بالمنطوق. نقض مدني – جلسة ٢٠١٥/٩/١٦ – الطعن رقم ١٩٠١. منشور على الموقع الإلكتروني لبوابة محكمة النقض المصرية: https://www.cc.gov.eg تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٤/١١/١٢.

(٢) محكم محكمة استئناف القاهرة – جلسة ١٩٦٢/٣/٢٧ – المجموعة الرسمية – س٦٠ – العدد الثاني – الاستئناف رقم ١٢ – س٧٩ق– تجاري – ص٦٨١. وأيضًا فريد محمد نزار: "نظام النفاذ المعجل"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص١٣٣.

الخصوم، لها إنما يلتزم بالتكييف الصحيح الذي يتبينه من وقائع النزاع[١].

ومن أمثلة الأحكام الصادرة في مادة تجارية أمر الأداء الصادر في مادة تجارية، فيُنفذ أمر الأداء معجلاً بقوة القانون وتكون الكفالة حتمية أيضًا وفقًا للمادة ٢٨٩ مرافعات، لأن أمر الأداء والحكم الصادر في التظلم منه تسري عليهما الأحكام الخاصة بالنفاذ المعجل (مادة ٢٠٩ مرافعات).

والحكمة في إجازة النفاذ المعجل بقوة القانون للأحكام الصادرة في المواد التجارية، هي بما تقتضيه الثقة في المعاملات التجارية من تعجيل الوفاء بالديون وسرعة السير في إجراءات الخصومة[٢].

والكفالة المنصوص عليها في المادة ٢٨٩ / مرافعات وجوبية، حيثُ يجبُ على المحكوم له تقديم كفالة قبل الشروع في تنفيذ الحكم الصادر في مادة تجاري – وهي الحالة الوحيدة من حالات النفاذ المعجل التي يجعل المشرع الكفالة فيها حتمية، وترجع حتمية الكفالة فى المواد التجارية إلى أن القانون يسمح بالنفاذ المعجل فى تلك المواد دون النظر إلى قوة السند الذي يجرى التنفيذ استنادًا إليه وحتي لو لم يوجد استعجال، كما إذا كان الطلب موضوعيًا وليس مستعجلاً، لذلك يعد وجوب الكفالة أمرًا منطقيًا، فقد يتبين عم صحة السند الذي يستند إليه التنفيذ[٣].

ولكن استثنى المشرع الأحكام الصادرة في مسائل الإفلاس – فجعلها واجبة

---

(١) عبدالعزيز خليل بدوي: "قواعد وإجراءات التنفيذ الجبري والتحفظ فى قانون المرافعات بالمقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية"، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٧٣. وأيضًا أحمد هندي، أحمد خليل: "قانون التنفيذ الجبري"، مرجع سابق، ص١٠٥. وأيضًا أحمد أبو الوفا: "إجراءات التنفيذ الجبري"، مرجع سابق، ص٨٥.

(٢) السعيد محمد الإزمازي عبدالله: "السند التنفيذي في قانون المرافعات" مرجع سابق، ص٣٣٥.

(٣) نجيب أحمد ثابت الجبلي: "الحماية الوقتية المستعجلة – دراسة لقواعد النفاذ المعجل في قانون التنفيذ الجبري رقم ٢١ لسنة ٢٠٢١ مع الإشارة لبعض التشريعات العربية"، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، ٢٠٢٢، ص١٣٧. منشور على الموقع الإلكتروني: https://jslm.journals.ekb.eg تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٢/١.

النفاذ بغير كفالة وبموجب مسودتها[١].

ووفقًا للمادة ١٧٨ مرافعات فإنه يجبُ على المحكمة إذا كان الحكم صادرًا في مادة تجارية أن تبين فيه، وبذلك يكون هذا الحكم نافذًا نفاذًا معجلاً حتى ولو لم يأمر به القاضي وحتى ولو لم يطلبه الخصوم، ولا يجد الكاتب عند تحري الصورة التنفيذية والمحضر عند التنفيذ أية صعوبة في التعرف على طبيعة الحكم، لأنه بمُجرد الاطلاع على الحكم يسهل عليه أن يتبين ما إذا كان صادرًا في مادة تجارية أم لا[٢].

المطلب الثاني

النفاذ المعجل القضائي

تمهيد وتقسيم:

النفاذ المعجل القضائي هو آلية تهدف إلى تنفيذ الأحكام القضائية بشكل عاجل قبل أن تصبح نهائية، وذلك بهدف الحفاظ على الحقوق أو حماية المصلحة العامة أو الخاصة من أى ضرر قد يحدث نتيجة التأخير في تنفيذ الحكم، يتم منح النفاذ المعجل بناءً على طلب أحد الأطراف، ويُمنح فى القضايا التي تتطلب سرعة التنفيذ، مثل قضايا النفقة أو القضايا ذات الصلة بالحقوق الشخصية، فالنفاذ المعجل يُمثل توازنًا بين تحقيق العدالة وحماية الحقوق وحاجات المجتمع، وبين ضمان أن تتم مراجعة الأحكام بشكل دقيق من قِبل محاكم الاستئناف في حال تطلب الأمر.

---

(١) فدعوى إشهار الإفلاس بحسب طبيعتها ليست دعوى خصومة، بل هي دعوى إجراءات تهدف إلى مجرد إثبات حالة معينة، والحكم الصادر بإشهار الإفلاس لا يقصد به أصلاً الفصل في نزاع ولكن يقتصر على تقرير حالة قانونية جديدة متى تحققت شروطها. نقض تجاري – جلسة ٢٠٠٢/١١/٦ – الطعن رقم ٢٨٩١ – مكتب فني ٥١– لسنة ٦٤ق– رقم الجزء ٢– ص٩١٤. نقض تجاري – جلسة ٢٠٠١/١٢/١٣ – الطعن رقم ٨٩٥ – مكتب فني ٥٢ – لسنة ٧٠ ق– رقم الجزء ٢– ص١٢٩٧.

(٢) طلعت دويدار: "النظرية العامة للتنفيذ القضائي"، مرجع سابق، ص٣٦٩.

وفي ضوء ذلك، سنقسم دراستنا في هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: حالات النفاذ المعجل القضائي.

الفرع الثاني: النفاذ المعجل القضائي فى القانون الفرنسي.

الفرع الأول

حالات النفاذ المعجل القضائي

يُقصد بحالات النفاذ المعجل القضائي تلك الحالات التي حددها المُشرِع، وأعطى القضاء سلطة في شمول الأحكام الابتدائية الصادرة فيها بالنفاذ المعجل في غير المواد المستعجلة أو التجارية، إذ أن هذه الأحكام تكون مشمولة بالنفاذ بقوة القانون، فالنفاذ المعجل القضائي لا يكون إلا بالنسبة للأحكام الموضوعية الصادرة في المواد المدنية.

وهي تنقسم إلى

أولاً . حالات النفاذ المعجل القضائي المستمدة من السلطة التقديرية المقيدة للمحكمة:

الأحكام الصادرة بأداء النفقات والأجور والمرتبات (المادة ٢٩٠ مرافعات)[١]، تتميز تلك الحالة من حالات النفاذ المعجل القضائي بأن الأحكام

(١) تنص المادة ٢٩٠ مرافعات علي أنه: "يجوز الأمر بالنفاذ المعجل بكفالة أو بغر كفالة فى الأحوال الآتية: ١- الأحكام الصادرة بأداء النفقات والأجور والمرتبات. ٢- إذا كان الحكم قد صدر تنفيذًا لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي أو مشمول بالنفاذ المعجل بغير كفالة أو كان مبنيًا على سند رسمي لم يطعن فيه بالتزوير وذلك متى كان المحكوم عليه خصمًا في الحكم السابق أو طرفًا في السند. ٣- إذا كان المحكوم عليه قد أقر بنشأة الالتزام. ٤- إذا كان الحكم مبنيًا على سند عرفي لم يجحده المحكوم. ٥- إذا كان الحكم صادرًا لمصلحة طالب التنفيذ في منازعة متعلقة به. ٦- إذا كان يترتب على تأخير التنفيذ ضررًا جسيم بمصلحة المحكم له".

الصادرة بها ملزمة بأداء مالي والتي حددها المشرع في ثلاث حالات، هي: (أما المطالبة بنفقة أو مطالبة بأجر أو مطالبة بمرتب)، ويُقصد بالأحكام الصادرة – هنا – هى الأحكام الموضوعية وليس الأحكام المستعجلة أى الأحكام الصادرة بأداء النفقات للأقارب والأصهار ونفقة الصغير ونفقة أحد الزوجين على الآخر، وأجرة الحضانة، وكذلك الرضاعة، وأيضًا النفقات التي تصدر بناءً على حكم بالزام شخص معين بها، وذلك بناءً على مصدر آخر غير القانون كالإنفاق مثلاً[١].

كما يمكن إعمال تلك الحالة كذلك على النفقة المؤقتة، أي المبالغ التي يحكم بها القضاة بصفة مؤقتة للدائن إلى حين تصفية الحساب بينه وبين المدين، فهنا يجوز شمول الحكم بالتنفيذ المعجل[٢].

على أنه يجبُ ملاحظة أن تلك الحالة تقتصر على الأحكام الموضوعية فقط الصادرة بأداء النفقات، فهي لا تنطبق على النفقة المؤقتة المحكوم بها من القضاء المستعجل[٣]، إذ هذه تنفذ معجلاً بقوة القانون عملاً بنص المادة ٢٨٨ مرافعات.

أمَّا بخصوص الأحكام الصادرة بأداء الأُجور والمرتبات: فالمقصود هنا هو الحكم الموضوعي – أيضًا – وليس المستعجل، لأنه لو كان الحكم مستعجل لكان مشمول بالنفاذ المعجل بقوة القانون، والمقصود بالأجور هنا هو أجور العمال والخدم والصناع، وبالمرتبات مرتبات الموظفين والمستخدمين، وبالأحكام، أحكام الالزام بأداء المرتب أو الأجر أي الحكم الصادر من محكمة الموضوع بالأجر أو المرتب[٤].

---

(١) أمينة النمر: "التنفيذ الجبري"، مرجع سابق، ص١٨٢.

(٢) مع مراعاة أن تقرير النفقة المؤقتة إذا كان بموجب أمر القاضي فإنه لا يخضع لتلك الحالة، وإنما تنطبق عليه القواعد الخاصة بالأوامر. فإذا كان أمرًا على عريضة يكون تنفيذه معجلاً بقوة القانون، أما إذا كان أمرًا بالأداء فيجوز شموله بالنفاذ المعجل. راجع في ذلك؛ أمينة النمر: "التنفيذ الجبري"، مرجع سابق، ص١٨٢.

(٣) فتحي والي: "التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية"، مرجع سابق، ص٧٠.

(٤) أحمد هندي، أحمد خليل: "قانون التنفيذ الجبري"، مرجع سابق، ص١١٧.

ولا تشمل تلك الحالة على الأحكام التي تصدر بشأن المعاش أو المكافأة أو التعويضات، فهنا لا يحكم بالنفاذ المعجل المنصوص عليه فى المادة ١/٢٩٠ مرافعات، ولكن يجوز أن يحكم به وفقًا للمادة ٦/٢٩٠ مرافعات إن كان يترتب على تأخير التنفيذ ضررًا جسيمًا بمصلحة المحكوم له، كما لا يشمل الأحكام بأتعاب الأطباء والمهندسين والمحامين وكافة أصحاب المهن الحُرة(١).

ثانيًا . حالات النفاذ المعجل القضائي المستندة إلى قوة التأكيد القانوني والقضائي للحق الموضوعي:

(الحالة الأولي): الحق الابتدائي المنفذ لحكم سابق:

تنص المادة ٢/٢٩٠ مرافعات على أنه: "إذا كان الحكم قد صدر تنفيذًا لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي أو مشمول بالنفاذ المعجل بغير كفالة..".

فتقضي هذه الحالة توافر ثلاثة شروط، وهم:

الشرط الأول: أن يصدر الحكم تنفيذًا لحكم سابق، والمقصود بهذا أن يرتب للحكم نتائج على حق ثابت فى حكم سابق، وصورته أن يرتب حكم الزام نتائج على حكم تقريري أو حكم منشئ سابق كالحكم بتسليم الشئ المبيع تنفيذًا للحكم بصحة عقد البيع، والحكم برد الشئ الذي سبق تسليمه تنفيذًا للحكم بفسخ العقد، والحكم الذي يحدد مقدار التعويض بعد الحكم بالتعويض دون تحديد،

وقد أكدت محكمة النقض المصرية على أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق. نقض مدني – جلسة ٢٠١٤/٢/٢٥ – الطعن رقم ٨١٤ – لسنة ٧٢ قضائية. نقض مدني – جلسة ٢٠٢٠/٢/١٧ – الطعن رقم ٧٢١٣ – لسنة ٨١ قضائية. نقض مدني – جلسة ١٩٩٤/٥/١٢ – الطعن رقم ٢٧٤٠ – لسنة ٥٩ قضائية. نقض مدني – جلسة ١٩٨٩/١/٣٠ – الطعن رقم ٤٧٣ – لسنة ٥٢ قضائية. منشور على الموقع الإلكتروني لبوابة محكمة النقض https://www.cc.gov.eg تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٤/١٢/٢٠. وأيضًا الموقع https://www.egyls.com

(١) أحمد أبو الوفا: "إجراءات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية"، مرجع سابق، ص٩٠. وأيضًا أحمد خليل: "خصوصيات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية"، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٨٢.

فيجبُ أن يكون هناك رباط قوى بين الدعويين بحيثُ يصدر الحكم الثاني نتيجة للأول، أي أن تكون الواقعة المنشئة للحق المدعي به في القضية الجديدة ثابتة فى الحكم السابق(١).

الشرط الثاني: أن يكون الحكم السابق قد حاز قوة الأمر المقضى(٢)، أو مشمول بالنفاذ المعجل بغير كفالة، ومعني أن الحكم حائز لقوة الأمر المقضي أى أنه نهائي أي غير قابل للطعن فيه بالاستئناف أو المعارضة، ويستوى أن يكون الحكم غير قابل للطعن فيه بهذا الطريق أم أن يكون الخصم قد فوت على نفسه ميعاد الطعن أى أنه يكون قد طعن فيه وحكم بعدم قبول الطعن أو ببطلانه أو بتأييد الحكم المطعون فيه(٣).

الشرط الثالث: يجبُ أن يكون المحكوم عليه في الحكم الجديد خصمًا فى الحكم السابق، وذلك حتى يمكن الاحتجاج عليه بهذا الحكم، أى أن يكون كل من الحكمين حجة للمحكوم له في مواجهة المحكوم عليه، وأن يكون الحكم الثاني ابتدائى(٤).

(الحالة الثانية) الحكم المستند إلى سند رسمي:

يُعتبر السند الرسمي "أي الأوراق التي يُحررها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة بما له من سلطة في هذا الشأن"(٥)، إذا كان محررًا موثقًا

(١) السعيد محمد الإزمازي عبدالله: "السند التنفيذي في قانون المرافعات"، مرجع سابق، ص٣٥٨.

(٢) حيثُ تنص المادة ١٠١ من قانون الإثبات المصري رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه: "الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلاً وسببًا".

(٣) أحمد أبو الوفا: "إجراءات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية"، مرجع سابق، ص٨٧.

(٤) أحمد هندي، أحمد خليل: "قانون التنفيذ الجبري"، مرجع سابق، ص١٢٤.

(٥) حيثُ قضت محكمة النقض المصرية بأن صورة المحرر الرسمي التى لم تصدر عن الموظف المختص بإعطائها والذي يشهد توقيعه عليها بأنها مطابقة للأصل المحفوظ لديه،

سندًا تنفيذيًا يجوز التنفيذ بمقتضاه.

وتنص المادة ٢/٢٩٠ مرافعات على أنه: "... إذا كان الحكم مبنيًا على سند رسمي لم يطعن فيه بالتزوير وذلك متى كان المحكوم عليه خصمًا في الحكم السبق أو طرفًا فى السند".

وفي هذه الحالة نكون بصدد عِدة شروط، هي:

١- أن نكون بصدد سند رسمي بالمعني المقصود فى المادة ١٠ من قانون الإثبات، وهو المحرر الرسمي الذي يثبت فيه الموظف العام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه او ما تلقاه من ذوي الشأن، وذلك طبقًا للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه..".

٢- ألا يكون المحكوم عليه قد أدعى بتزوير هذا السند: وعِلة هذا الشرط أن يكون السند من القوة الظاهرة بحيثُ إنه لم يسمح للمحكوم عليه أن يدعي مجرد إدعاء بتزويره، ويكفي – بطبيعة الحال – عدم الإدعاء بالتزوير، فمُجرد الإدعاء حتى ولو رفض يخل بالثقة في المستند، فلا يقوى بالتالي على تبرير اشتمال الحكم المبني عليه بالنفاذ المعجل(١).

٣- أن يكون المحكوم عليه طرفًا فى هذا السند الرسمي: ويجب تفسير فكرة الطرف هنا تفسيرًا واسعًا، بحيث يشمل الخلف العام والخاص

لا تعتبر صورة رسمية وإنما مجرد صورة عرفية لا قيمة لها في الإثبات ما لم يقبلها خصم من تمسك بها صراحة أو ضمنًا". نقض مدني – جلسة ٢٠٢١/٩/١ –الطعن رقم ٣٢٥١ – لسنة ٨٦ قضائية. منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.egyls.com تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٢/٥.

(١) أحمد أبو الوفا: "إجراءات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية"، مرجع سابق، ص٨٩. عزمي عبدالفتاح: "قواعد التنفيذ الجبري في قانون المرافعات"، مرجع سابق، ١٥٣. وتقضي محكمة النقض المصرية بأنه: "الحكم برد وبطلان الورقة المقدمة سندًا في الدعوى، أثره بطلان الورقة المثبتة للتصرف دون التصرف ذاته، مؤداه جواز إثبات التصرف بدليل آخر مقبول". نقض مدني – جلسة ٢٠١٧/١٢/١٩ – الطعن رقم ٧٤ – لسنة ٢٠١٥ قضائية. منشور على الموقع التالي: https://www.Kanomisr.com تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٢/٧. وأيضًا نقض مدني – جلسة ٢٠١٣/١١/٢٦– الطعن رقم ١١٩٨٤ – مكتب فني– س٦٤– قاعدة ١٤٣– ص٩٢٨.

كذلك[١].

٤- أن يكون الحكم مبنيًا على السند الرسمي: إن ابتناء الحكم على السند الرسمي يعنى ان الواقعة المنشئة للحق المدعي به الذي أكده الحكم تكون ثابتة في السند الرسمي سواء كانت عقدًا أو غيره.

(الحالة الثالثة) إقرار المحكوم عليه بنشأة الالتزام:

تفترض هذه الحالة أن يكون المحكوم عليه قد أقر بصحة أصل الالتزام، وذلك بنشأته صحيحًا إلا أنه ينازع في بقائه، كأن يعترف بوجود العقد وبصحته، ولكنه يدعى انقضاء الالتزام المترتب عنه بالمقاصة أو الإبرام أو التقادم[٢]، فإذا اعترف المدين بوجود الورقة المثبتة للالتزام ولكنه ادعى بطلان الالتزام الوارد بها للغلط أو نقص الأهلية، أو أنكر توقيعه عليها فإنه لا يعتبر مُقرًا بنشأة الالتزام[٣].

(الحالة الرابعة) إذا كان الحكم مبنيًا على سند عرفي لم يجحده المحكوم عليه:

قُصد بهذه الحالة- التي نصت عليها المادة ٤/٢٩٠ مرافعات- تمكين

---

(١) الخلف العام هو: الشخص الذي يخلف آخر في كافة حقوقه والتزاماته سواء كانت حقوقًا مالية أو غير مالية مثل الورث اما الخلف الخاص فهو: الشخص الذي يخلف آخر في جزء معين من حقوقه أو ممتلكاته وليس في كافة حقوقه. نقض مدني – جلسة ٢٠١٤/١٠/١٣ – الطعن رقم ١٥٨- لسنة ٧٨ قضائية. نقض مدني – جلسة ٢٠١٢/١١/١٩ – الطعن رقم ٩٤٧ – لسنة ٧٩ قضائية. منشور على الموقع= =الإلكتروني لبوابة محكمة النقض https://www.cc.gov.eg تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٢/٧.

(٢) حيثُ تنص المادة ٣٧٤ من القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ على أنه: "يتقادم الالتزام بانقضاء خمسة عشرة سنة فيما عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص فى القانون وفيما عدا الاستثناءات التالية". ويقصد بالاستثناءات التالية هو ما ورد في نصوص المواد (٣٧٥- ٣٧٦ – ٣٧٧-٣٦٨) من القانون المدني. انظر في ذلك أيضًا؛ عزمي عبدالفتاح: "قواعد التنفيذ الجبري في قانون المرافعات"، مرجع سابق، ص١٥٤. عبدالعزيز خليل بدوي: "قواعد وإجراءات التنفيذ الجبري"، مرجع سابق، ص٧٤.

(٣) فتحي والي: "التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية"، مرجع سابق، ص٦٧.

المحكوم له بحكم بُني على سند عُرفي من تنفيذه فورًا، طالما أن المحكوم عليه قد اتخذ موقفًا سلبيًا فلم ينكر السند العرفي، وتتطلب هذه الحالة توافر شروط معينة، هي:

١- **أن يكون هناك ورقة عُرفية**[١]: كعقد بيع ابتدائي أو ايصال بالدين، ويجب دائمًا أن يكون هناك توقيع من المدين على هذه الورقة، وكون السند عرفيًا يعنى أنه غير رسمي حيث عولج هذا الفرض فى الفقرة الثانية من المادة ٢٩٠ مرافعات، وحتي يكون السند العرفي قرينة تدعم الحكم الذي يبنى على هذا السند، فإنه يشترط أن يكون المحكوم عليه طرفًا فى السند العرفي الذي أُسس عليه الحكم[٢].

٢- **أن يبنى الحكم على هذا السند العرفي:** فإذا كان الحكم مبنيًا علي أسباب أخرى غير هذا السند، فلا يتوافر شروط النفاذ المعجل إلى (المادة ٤/٢٩٠ مرافعات).

٣- **ألا يكون المحكوم عليه قد جحد السند:** فالجحود يهدم قوة الورقة العرفية فى الإثبات، مما ينفي مسوغ النفاذ المعجل، وهو يعني انكار المحكوم عليه ما هو منسوب إليه من خط أو امضاء أو ختم أو بصم على الورقة العرفية، فإذا كان المحكوم عليه خلفًا عامًا أو خاصًا يكفي لتوافر الجحود أن يحلف يمينًا أنه لا يعلم أن الخط أو الامضاء أو

---

(١) يُقصد بالمحررات العرفية: الأوراق المكتوبة التي تصدر من الأفراد، دون أن يتدخل موظف عام في تحريرها، ويكتبها الأفراد بقصد حسم ما قد يثور بينهم من منازعات حول أمر معين، ولا تتوافر فيها جميع الضمانات التي تحيط بالمحررات الرسمية ولا يشترط فيها أن تكون في شكل معين، راجع في ذلك سمير حامد الجمال: "بحث بعنوان: "شرح قانون أثبات في المواد المدنية والتجارية"، كلية الحقوق، جامعة دمياط، ص٣. منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.du.edu.eg تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٢/٧. نقض مدني – جلسة ٢٠٢١/٦/٢٥ – الطعن رقم ١٢٥– لسنة ٨٣ قضائية. منشور على الموقع الإلكتروني لبوابة محكمة النقض https://www.cc.gov.eg تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٢/٨.

(٢) فتحي والي: "التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية"، مرجع سابق، ص٦٩.

الختم أو البصمة هى لمن تلقي عنه الحق، فذلك يقوم مقام الإنكار[١].

ومتى توافرت الشروط الثلاثة السابقة، يتحقق عدم الجحود ويكون من سلطة المحكمة التقديرية أن تشمل الحكم بالنفاذ المعجل بناءً على طلب المحكوم عليه[٢].

(الحالة الخامسة) إذا كان الحكم صادرًا لمصلحة طالب التنفيذ في منازعة متعلقة به:

وتتمثل تلك الحالة في أن يكون طالب التنفيذ قد شرع في التنفيذ بمقتضى سند تنفيذي جائز تنفيذه سواء كان حكمًا أو غير حكمًا، ثُمَّ ثارت منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ من شأن رفعها وقف التنفيذ، ثُم حكم في هذه المنازعة لصالح طالب التنفيذ، فهذا الحكم يجوز شموله بالنفاذ المعجل، وذلك بالاستمرار فى التنفيذ السابق[٣].

الفرع الثاني

ضمانات النفاذ المعجل

يوصف التنفيذ المعجل[٤] بأنه تنفيذ قلق وغير مُستقر، حيثُ إن مناطه هو

(١) على سالم: "مذكرات في أصول التنفيذ الجبري"، مكتبة كلية الشرطة، القاهرة، ٢٠٢٣، ص٥٣.

(٢) السعيد محمد الإزمازي عبدالله: "السند التنفيذي في قانون المرافعات"، مرجع سابق، ص٣٦٣.

(٣) فتحي والي: "التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية"، مرجع سابق، ص٧٨. نقض مدني – جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ – الطعن رقم ٤٣٣– لسنة ٤٨ق– مجموعة أحكام النقض– س٢٩– ص١٢٠٥.

(4) Article 515 "Lorsqu'il est Prévu Par La Loi qui L'exécution Provisoire est Facultative, elle Peut être ordonnée, d'office ou à la demande d'une Partie, Chaque Fois que Le juge L'estime nécessaire et Compatible avec La nature de L'aFFaire. ELLe Peut être ordonnée Pour tout ou Partie de La decision." Modifié Par Décret n°2019-1333 du 11 décembre 2019-art.3.Version en Vigueur. Depuis le janvier 2020.

الاستعجال، وبالتالي يستطيع المحكوم له اقتضاء حقه قبل حيازة الحكم للقوة التنفيذية العادية، فالحكم الشمول بالنفاذ المعجل قد يطعن فيه ويتم إلغاءه، وقد يؤدي التنفيذ المعجل إلى إحداث أضرار مادية أو معنوية بمصالح المحكوم عليه، ولذا يجوز للقاضي الذي أمر بالتنفيذ المعجل حمايةً للمحكوم عليه أن يُقرر كفالة – قبل إجراء التنفيذ– على المستفيد من التنفيذ المعجل، وذلك بهدف تأكيد الحصول على التعويضات، واسترداد الأموال المحكوم عليه بها، فى حالة تعديل أو إلغاء الحكم لاحقًا(١).

والقاعدة فى القانون المصري هي أن النفاذ المعجل يجرى بغير كفالة ولا يلزم بتقديم الكفالة إلا إذا حكمت المحكمة بذلك(٢).

يرى جانب من الفقه(٣) أنه يجب أن يكون اشتراط الكفالة فى النفاذ المعجل بناءً علي طلب الخصم، وذلك لأن القاضي لا يحكم أو يأمر بشئ لم يطلبه الخصوم، طالما أنه لا يتعلق بالنظام العام، وهذا ما يستفاد من صياغة المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات.

في حين يذهب جانب آخر من الفقه(٤) إلى أنه لا يشترط للحكم بالكفالة أن يطلبها المحكوم عليه، إذ أن الحكم بالكفالة مرتبط بالنفاذ المعجل ارتباطًا

منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.Legifrance.gouv. Fr. تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٢/١. وفقًا للفقرة الثانية من المادة ٢٥ من المرسوم رقم 2019-1333 المؤرخ في ١١ ديسمبر ٢٠١٩.

(١) محمد عبدالخالق عُمر: "مبادئ التنفيذ"، مرجع سابق، ص١٩٠.
Jean-Luc vespa, L'exécution Provisoire jugements, Éditions Dalloz, Paris, France, 2010, p.20.

(٢) أحمد أبو الوفا: "إجراءات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية"، مرجع سابق، ص٨٣. وهناك حالات يجب فيها الإعفاء في الكفالة رغم شمول الحكم بالنفاذ المعجل ومثال ذلك ما تنص عليه المادة ٧ من قانون العمل من أن النفاذ المعجل فى الدعاوي التي يرفعها العمال ونقابات العمال وفقًا لأحكام قانون العمل تكون بلا كفالة ويرجع ذلك إلى عدم قدرة العامل على تقديم الكفالة، بحيثُ إذا أجبر على تقديم كفالة فإنه لن يستطيع الاستفادة من النفاذ المعجل، راجع في ذلك: محمد عبدالخالق عمر: "مبادئ التنفيذ"، مرجع سابق، ص٢٠٢.

(٣) أمينة النمر: "التنفيذ الجبري"، مرجع سابق، ص١٨٨.

(٤) فتحي والي: "التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية"، مرجع سابق، ص٧٢.

وثيقًا، **ونحنُ من جانبنا** نؤيد هذا الاتجاه فالكفالة وجوبية وفقًا لنص المادة ٢٨٩ مرافعات في الأحكام الصادرة في المواد التجارية، ويحكم بها القاضي دون طلب الخصوم، والكفالة جوازيه وسلطة تقديرية للقاضي فى الأوامر على عرائض والأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة وجوازيه أيضًا فى الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ مرافعات دون حاجة لأن يطلبها المحكوم عليه(١).

حالات الكفالة:

أولاً ـ الكفالة الوجوبية:

أورد القانون نصًا خاصًا للكفالة فى النفاذ المعجل وهو وارد فى نص المادة ٢٨٩ مرافعات وهذا النص هو الوحيد الذي يجعل الكفالة وجوبية لاشتراط النفاذ المعجل، ولا تكون الكفالة وجوبية إلا إذا كان الحكم صادرًا في مسألة تجارية موضوعية أما إذا كان صادر في مادة تجارية مستعجلة، فإن ما يطبق في هذا الشأن هو نص المادة ٢٨٨ مرافعات وليس المادة ٢٨٩ مرافعات، لأن الأصل هو جوازية الكفالة ووجوبها هو الاستثناء على هذا الأصل(٢).

ثانيًا ـ الكفالة الجوازية:

معنى جوازية الكفالة أن القاضي تكون له مطلق السلطة التقديرية فى الحكم بها أو عدم الحكم بها.

وتكون الكفالة جوازية فى المواد المدنية، فالأصل أن النفاذ المعجل يجري بغير كفالة ما لم تأمر به المحكمة، ولذلك فالحالات التي تأمر فيها المحكمة

---

(١) نقض مدني – جلسة ٢٠٠٤/١١/١ – الطعن رقم ٢٩٠ – مكتب فني رقم ٥٥– لسنة ٧٣– ص٧٣.

(٢) محمد عبدالخالق عمر: "مبادئ التنفيذ"، مرجع سابق، ص٢٤٥. =

=-Article 517 "L'exécution Provisoiro Peut être Subordonnée à La Constitution d'une garantie, réelle ou Personnelle, Suffisante Pour répondre de toutes restitutions ou reparation."

- Modifié Par Décret n°2019-1333 du ll décembre 2019. Art.3.

بالكفالة تعتبر استثناء على أصل عام، ولا يشترط أن يطلب المدعي عليه إلزام المدعي بكفالة وليس في ذلك خروجًا على قاعدة حياد القاضي، ومبدأ أن المحكمة لا تقضي بما لا يطلبه الخصوم، لأن طلب المدعي شمول الحكم بالنفاذ المعجل يعنى – إن لم يكن يتضمن صراحةً – النفاذ المعجل بغير كفالة ويكون للمحكمة أن تجيبه إلى طلبه كله أو تأمر بالنفاذ المعجل وترفض الكفالة(١).

. طُرق الكفالة:

حيث تنص المادة ٢٩٣ مرافعات على أنه: "فى الأحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم أو الأمر إلا بكفالة يكون للملزم بها الخيار بين أن يقدم كفيلاً مقتدرًا يودع خزانة المحكمة من النقود أو الأوراق المالية ما فيه الكفاية وبين أن يقبل إيداع ما يحصل من التنفيذ خزانة المحكمة أو تسليم الشئ المأمور بتسليمه في الحكم أو الأمر إلى حارس مقتدر".

فهناك ثلاثة طُرق، فلم يترك المشرع للمحكمة تعيين نوع الكفالة ولكن أعطى للمحكوم له أن يختار بين ثلاثة طُرق:

١- أن يقدم كفيلاً مقتدرًا، والاقتدار هنا يعنى اليسار الذي يمكن المحكوم عليه من الرجوع على الكفيل، ويترك تقديره عند المنازعة فيه إلى القاضي. سواء كان الكفيل (بنك) أو كفيل شخص أو تقديم كفالة عينية.

٢- أن يودع خزانة المحكمة قدرًا كافيًا من النقود أو الأوراق المالية ويقصد بالأوراق المالية "الأسهم والسندات" ويشترط المشرع أن تكون النقود أو الأوراق المالية كافية وتحديد ما يكفي في هذا الصدد متروك لتقدير المحكمة بالنظر إلى الضرر الذي يحتملا أن يصيب المحكوم عليه.

٣- إن يقبل المحكوم له إيداع ما يحصل من النفاذ المعجل فى خزانة

(١) عبدالله أحمد كمال آغا: "النفاذ المعجل القانوني"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٢٠، ص١٩٢. أحمد أبو الوفا: "إجراءات التنفيذ"، مرجع سابق، ص٦٨.

المحكمة أو يقبل تسليم الشئ المأمور بتسليمه فى الحكم إلى حارس مقتدر(١).

ـ المنازعات في الكفالة:

تنص المادة ٢٩٥ مرافعات على أنه: "لذوي الشأن خلال الثلاثة أيام التالية لهذا الإعلان أن ينازع في اقتدار الكفيل أو الحارس أو في كفاية ما يودع على أن يتم إعلان دعوى المنازعة خلال هذا الميعاد بتكليف الخصم بالحضور امام قاضي التنفيذ المختص ويكون حكمه في المنازعة انتهائيًا".

وقف التنفيذ المعجل من المحكمة الاستئنافية: إن المقصود بوقف النفاذ المعجل هو القرار الوقتي الذي تصدره المحكمة بوقف تنفيذ الحكم المعجل، إلى نتيجة الفصل فى الطعن المقدم إلى المحكمة المختصة(٢).

فوقف التنفيذ المعجل، يعتبر نوعًا من سلطة القضاء المستعجل تمارسها محكمة الاستئناف، وهى لا تمنح الحماية الوقتية– وقف التنفيذ– للمحكوم عليه، إلا إذا قدرت أن مصلحته أولى بالرعاية، من مصلحة المحكوم له في النفاذ المعجل، لا تراقب مدى شرعية حكم أول درجة الذي يقضي بالنفاذ، وإنما تقدر مدى ملاءمة الاستمرار فى التنفيذ من عدمه، وذلك في ضوء الموازنة بين مصلحة المحكوم له والمحكوم عليه.

---

(١) أحمد خليل، أحمد هندي: "التنفيذ الجبري"، مرجع سابق، ص٦٦. على أبو عطيه هيكل: "التنفيذ الجبري فى قانون المرافعات"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص٦٢. راجع في ذلك طرق الكفالة أيضًا المواد ٥١٨، ٥١٩ من قانون المرافعات الفرنسي.

Code de Procédure Civil:

Article 518 "La nature L'étendue et Les modalitiés de La garantie Prévue aux article 514-5et 517 Sont Précisées Par La decision qui en Prescrit La Constitution."

Article 519-1 "Lorsque La garantiex Consiste en une Somme d'argent . Celle-Ci est deposée à La Caisse des depots et Consignations, elle Peut aussi L'être, à La demande de L'une des Parties, entre Les mains d'un tiers Commis à cet effet."

Version envigueur depuis La 1janvier Modifié par Décret n°2019-1333 du 11 décembre-2019-art.3.

(٢) طلعت دويدار: "النظرية العامة للتنفيذ"، مرجع سابق، ص٧٦.

ويشترط لوقف النفاذ المعجل من المحكمة الاستئنافية (المادة ٢٩٢ مرافعات) [١] الآتي: (أن يطعن المحكوم عليه في الحكم بالاستئناف، فلا يجب التقدم إلى محكمة الاستئناف بطلب في نفس صحيفة الاستئناف، فيكن أن يُبدى بعد ذلك عل استقلال – لا يجب أن يطلب وقف التنفيذ في ميعاد الطعن، فيمكن طلبه بعد انقضاء الميعاد، طالما أن التنفيذ لم يكن قد تم وقت التقدم بطلب وقفه – يجب أن يخشى من التنفيذ المعجل وقوع ضرر جسيم بالمحكوم عليه وتقرير ذلك متروك للمحكمة).

ـ التعويض كأحد ضمانات النفاذ المعجل:

يُعتبر النفاذ المعجل للأحكام الابتدائية وسيلة قانونية تهدف إلى تمكين المحكوم له من تنفيذ الحكم قبل اكتسابه الدرجة النهائية، وذلك لتحقيق العدالة السريعة وتفادي المماطلة، ومع ذلك، قد يؤدي هذا التنفيذ السريع إلى إلحاق ضرر بالمحكوم عليه، خاصة إذا تم إلغاء الحكم أو تعديله لاحقًا. لذا، أُنشئت ضمانات لحماية حقوق الأطراف، من أبرزها التعويض عن الأضرار الناتجة عن التنفيذ المعجل.

أولًا) الأساس القانوني للتعويض في حالة إلغاء الحكم المنفذ :

يستند التعويض في حالة إلغاء الحكم المنفذ إلى مبدأ المسؤولية المدنية، حيث يُلزم القانون المحكوم له بتعويض المحكوم عليه عن الأضرار التي لحقت به بسبب التنفيذ المعجل إذا تبين لاحقًا عدم صحة الحكم. هذا المبدأ يهدف إلى تحقيق التوازن بين مصلحة المحكوم له في التنفيذ السريع ومصلحة المحكوم عليه في حماية حقوقه من الأضرار المحتملة[٢].

---

(١) تنص المادة ٢٩٢ مرافعات على أنه: "يجوز في جميع الأحوال للمحكمة المرفوع إليها الاستئناف أو التظلم أن تأمر بناء على طلب ذي الشأن بوقف النفاذ المعجل إذا كان يخشي وقوع ضرر جسيم من التنفيذ وكانت أساليب الطعن في الحكم أو الأمر يرجح معها إلغاءه ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلاً بصيانة حق المحكوم له".

(٢) محمد عبد الفتاح عبد الباقي: "المسؤولية المدنية في القانون المدني المصري"، دار النهضة العربية، القاهرة, ٢٠١٥, ص١٥٠.

ثانيًا) شروط استحقاق التعويض:

لا يُمنح التعويض بشكل تلقائي عند إلغاء الحكم المنفذ معجلًا، بل يجب توافر شروط محددة لاستحقاقه:

١- وجود تنفيذ للحكم: يجب أن يكون الحكم قد نُفذ فعليًا قبل إلغائه أو تعديله.

٢- إلغاء الحكم أو تعديله: يُشترط أن يكون الحكم الابتدائي قد أُلغي أو عُدّل من قبل محكمة الاستئناف أو النقض.

٣- وقوع ضرر للمحكوم عليه: يجب أن يثبت المحكوم عليه تعرضه لضرر مباشر نتيجة التنفيذ المعجل.

٤- الرابطة السببية: يجب أن يكون هناك علاقة سببية مباشرة بين التنفيذ المعجل والضرر الواقع على المحكوم عليه[١].

ثالثًا) أنواع الأضرار التي تستوجب التعويض:

يمكن تصنيف الأضرار التي قد تلحق بالمحكوم عليه نتيجة التنفيذ المعجل إلى نوعين **رئيسيين:**

١. الأضرار المادية:

- الحجز على أموال المحكوم عليه: قد يؤدي التنفيذ المعجل إلى حجز أموال المحكوم عليه، مما يعيق تصرفه فيها ويؤثر على نشاطه الاقتصادي.
- فقدان فرص تجارية أو مالية: قد يتسبب التنفيذ في خسارة المحكوم عليه لفرص استثمارية أو تجارية كانت متاحة له.
- التكاليف القانونية والإدارية: قد يتحمل المحكوم عليه مصاريف

(١) عبد الرزاق السنهوري: "الوسيط في شرح القانون المدني"، دار إحياء التراث العربي, بيروت،٢٠١١، ص١١٣٢.

إضافية لاسترداد حقوقه أو رفع الحجز عن أمواله[١].

٢. الأضرار المعنوية:

- المساس بالسمعة: قد يؤدي التنفيذ المعجل إلى تشويه سمعة المحكوم عليه في محيطه الاجتماعي أو المهني.
- الضغوط النفسية: قد يتعرض المحكوم عليه لضغوط نفسية نتيجة التنفيذ غير المبرر[٢].

. التظلم من الخطأ في وصف الحكم:

المقصود بالخطأ في وصف الحكم تنص المادة ٢٩١ من قانون المرافعات المصري على أنه: "يجوز التظلم أمام محكمة الاستئناف من وصف الحكم، وذلك بالإجراءات المعتادة لرفع الاستئناف، ويكون ميعاد الحضور ثلاثة أيام، ويجوز إبداء هذا التظلم فى الجلسة أثناء نظر الاستئناف المرفوع عن الحكم، ويحكم فى التظلم مستقلاً عن الموضوع".

فقد تخطئ محكمة أول درجة في وصف الحكم على نحوٍ يؤثر في قوته التنفيذية، ولذلك أجاز المشرع للخصوم اتباع نظامٍ خاص للتظلم من هذا الخطأ، وتصحيحه أمام محكمة الاستئناف، وذلك وفقًا للإجراءات التي وردت بالمادة ٢٩١ مرافعات وبعبارة أخرى، التظلم من الخطأ في وصف الحكم هو: "نظام خاص للطعن في الحكم أمام محكمة الاستئناف، وذلك بقصد تصحيح هذا الخطأ الذي يؤثر فى القوة التنفيذية للحكم، وليس النظر في موضوع النزاع، ويعد نظام التظلم على هذا النحو، ضمانة مشتركة للمحكوم له والمحكوم عليه في النفاذ المعجل[٣].

---

(١) أحمد نشأت: "التنفيذ الجبري في القانون المصري", دار الفكر العربي, القاهرة،٢٠٠٠, ص٢٤٥.

(٢) مصطفى مجدي هرجة: "المسؤولية المدنية عن الأضرار المعنوية", دار الجامعة الجديدة,٢٠١٠، ص٨٩.

(٣) على عبدالحميد تركي: "شرح إجراءات التنفيذ الجبري"، بدون دار نشر، ٢٠٠٩، ص١٩٨.

ـ كيفية رفع التظلم(١):

يرفع التظلم وفقًا للإجراءات المعتادة لرفع الدعوى، وذلك وفقًا لنص المادة ٢٩١ مرافعات، وذلك بإيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وفقًا لما هو منصوص عليه فى المادة ٦٣ مرافعات(٢)، إلا أن المشرع اختصر ميعاد الحضور وجعله ثلاثة أيام فقط، وذلك على خلاف القاعدة العامة الواردة فى المادة ٦٦ مرافعات(٣)، وذلك رغبة منه في سرعة الفصل فى هذا الفصل.

المبحث الثاني

دور الذكاء الاصطناعي في التنفيذ الجبري

تمهيد وتقسيم:

في ظِل التطور التكنولوجي المتسارع، أصبح الذكاء الاصطناعي عنصرًا محوريًا في مختلف المجالات، بما في ذلك المجال القضائي، فمع تزايد القضايا وتعقيد الإجراءات القانونية، ظهرت الحاجة إلى حلول مبتكرة تُساهم في تسريع تنفيذ الأحكام القضائية وضمان دقتها وعدالتها، وهنا يأتي دور الذكاء

(١) طلعت دويدار: "النظرية العامة للتنفيذ"، مرجع سابق، ص٨٠.

(٢) تنص المادة ٦٣ مرافعات على أنه: "ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعي بصحيفة تودع قلم كتاب المحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك. ويجب أن تشمل صحيفة الدعوى على البيانات الآتية: ١-اسم المدعي ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه واسم من يمثله ولقبه ومهنته أو وظيفته وصفته وموطنه. ٢-اسم المدعي عليه ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه فإن لم يكن موطنًا معلومًا فآخر موطن كان له. ٣-تاريخ تقديم الصحيفة. ٤-المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى. ٥-بيان موطن مختار للمدعي في البلده التي بها مقر المحكمة إن لم يكن له موطن فيها. ٦-وقائع الدعوى وطلبات المدعي وأسانيدها.

(٣) تنص المادة ٦٦ مرافعات على أن: "ميعاد الحضور خمسة عشر يومًا أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف وثمانية أيام أمام محاكم المواد الجزئية، ويجوز في حالة الضرورة نقص هذين الميعادين إلى ثلاثة أيام وإلى أربع وعشرين ساعة على التوالي...".

الاصطناعي، الذي بات يستخدم في تحليل البيانات، وأتمتة العمليات، وكذلك تحسين كفاءة تنفيذ الأحكام، ولم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة مساعدة، بل أصبح جُزءًا أساسيًا في تعزيز منظومة العدالة، حيثُ يسهم في تصنيف القضايا وفقًا لمدى أولويتها، وتحديد أفضل السُبل لتنفيذ الأحكام.

ويساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز سرعة وكفاءة النفاذ المعجل للأحكام، مما يضمن تحقيق العدالة بأسرع وقت ممكن دون المساس بحقوق الأطراف، ومع استمرار تطور هذه التقنيات، من المتوقع أن تصبح أكثر دقة وفعالية فى معالجة تحديات التنفيذ القضائي.

وفي ضوء ذلك سنقسم دراستنا في هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي وخصائصه.

المطلب الثاني: مجالات الذكاء الاصطناعي في التنفيذ الجبري.

المطلب الأول

ماهية الذكاء الاصطناعي وخصائصه

تمهيد وتقسيم:

يعتبر الذكاء الاصطناعي (AI) أحد أهم التقنيات الحديثة التي أحدثت تحولاً جذريًا في مختلف المجالات، حيثُ يمكن القول بأنه قدرة الأنظمة الحاسوبية على محاكاة الذكاء البشري لأداء مهام معينة تتطلب التفكير، التعلم، واتخاذ القرار، ويعتمد بالفعل الذكاء الاصطناعي على الخوارزميات المتقدمة، وتحليل البيانات، وكذلك التعليم الآلي، لتطوير قدراته وتحسين أدائه بمرور الوقت.

وفي ضوء ذلك سنقسم دراستنا في هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي وخصائصه.

الفرع الثاني: نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي.

الفرع الأول
تعريف الذكاء الاصطناعي وخصائصه

أولاً ـ تعريف الذكاء الاصطناعي لغةً:

ذهب معجم أوكسفورد OxFord Dictionary إلى تعريف الذكاء الاصطناعي على أنه: "نظرية وتطوير أنظمة الحاسوب القادرة على القيام بمهام تتطلب عادة الذكاء البشري كالإدراك والتعرف على الكلام واتخاذ القرارات وترجمة اللغات"(١).

ووضع معجم مريام ويبستر Meriam Webster تعريفًا مُركبًا للذكاء الاصطناعي وهو: "فرع من علوم الحاسب الآلي يتعلق بمحاكاة السلوك الذكي في أجهزة الحاسوب، وقدرة الآلة على تقليد السلوك البشري الذكي"(٢).

في حين ذهبت موسوعة بريتانيكا Britannica إلى تعريف الذكاء الاصطناعي إلى أنه: "مجال من مجالات علوم الحاسوب يمنح الآلات القدرة على أن تبدو وكأنها تمتلك ذكاء بشريًا، أو قوة الآلة لنسخ السلوك البشري

---

(١) معجم أوكسفورد هو واحد من أكثر القواميس شهرةً وموثوقية فى اللغة الإنجليزية ويعد مرجعًا لغويًا أساسيًا يوضح معاني الكلمات وأصولها واستخدامها فى السياقات المختلفة. انظر في ذلك:
https://www.oxfordleanersdictionaies.com
راجع أيضًا كريستيان يوسف: "المسئولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٢٢، ص٢٦.

(٢) من خلال الموقع الإلكتروني التالي:
https://www.marriam-webster.com تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٢/٨

الذكي"[١].

ويرى الباحث أنه يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي لغةً بأنه: "القدرة والقوة على الاستنتاج والفهم، ولكن بطريقة غير طبيعية، من خلال أنظمة مبرمجة تحاكي الذكاء البشري".

ثانيًا ـ تعريف الذكاء الاصطناعي اصطلاحًا:

الذكاء الاصطناعي هو فرع من فروع علوم الكمبيوتر يهتم بتطوير الأنظمة والبرمجيات التي تتمكن من أداء المهام التي تتطلب عادةً الذكاء البشري مثل الفهم، التعلم، المشكلات.

عرف john McCarty[٢] الذكاء الاصطناعي بأنه: "علم وهندسة صنع الآلات الذكية، خاصة، وعلى الرغم من حداثة ظهوره كعلم مُنذ ما يقرب من الستين عامًا فقط كان يهدف إلى تطوير قُدرة الآلات لتعادل أو تتفوق على العقل والذكاء البشري من خِلال القُدرة على إعطاء حلول منطقية – ذكية – باستخدام القُدرة على التحليل المنطقي والتعلُم".

ويعرفه Kurzweil – وهو من أشهر الباحثين في مجال الذكاء الاصطناعي بأنه: "فن تصنيع الآلات القادرة على القيام بعمليات تتطلب الذكاء مثلما يقوم بها الإنسان"[٣].

---

(١) مشار إليه على الموقع الإلكتروني:
https://www.britannica.com/dictionary/artifical-intelligence.

(٢) **جون مكارثى هو**؛ عالم أمريكي فى مجال الحاسوب، حاصل على عِدة جوائز لإسهاماته البارزة في مجال الذكاء الاصطناعي، وهو أول من أطلق مُصطلح "الذكاء الاصطناعي". للمزيد راجع:
http://www.latimes.com/news/obituaries/la-me-john-mccarthy-20111027,0,7137805.story.
John McCarthy dies at 84; the father of artiflcial intelligence, Los Angeles Times on-

(٣) ريموند كرزويل (Raymond Kurzweil) ولد عام (١٩٤٨) كاتب ومخترع وعالم حاسوب أمريكي يهتم أيضًا بالمستقبليات، كما إنه رائد تقنية التعرف على أنماط اشتغال

وأيضًا فالذكاء الاصطناعي هو: "قدرة الآلة على إدراك بيئتها والاستجابة لها بشكل مستقل وأداء المهام التي تتطلب عادةً ذكاء بشريًا وعمليات صُنع القرار ولكن دون تدخل مباشر"(١).

وعرفه جانب آخر بأنه: "العلم القادر على بناء الآلات التي تؤدي مهامًا تتطلب قدرًا من الذكاء البشري عندما يقوم بها الإنسان"(٢).

وذهب جانب آخر إلى أن الذكاء الاصطناعي هو: "نُظم برمجيات وربما أجهزة صممها البشر ذات هدف معقد، وتعمل فى العالم الحقيقي أو الرقمي من خلال إدراك البيئة، بواسطة الحصول على المعلومات، ومن خلال تفسير البيانات وتقرير الإجراء الأفضل من أجل تحقيق هدف معين"(٣).

وبناءً على ما سبق من تعاريف للذكاء الاصطناعي، **يمكن أن نستخلص** أن الذكاء الاصطناعي هو: "مجال من علوم الحاسوب يهدف لإنشاء أنظمة متطورة قادرة على محاكاة التفكير البشري وأداء المهام المعقدة والمختلفة".

وللذكاء الاصطناعي شكلان أساسيان وفقًا لمشروع قانون السناتور الأمريكي ماريا كانتويل وأيضًا تقرير اللجنة الاستشارية الوطنية للأخلاقيات في فرنسا فإما أن يكون ذكاء اصطناعيًا جُزئيًا أو كما يُطلق عليه بالذكاء الاصطناعي الضيق أو الجُزئي وهو نوع من الذكاء الاصطناعي مصمم لأداء مُهمة مُحددة جدًا، مثل التعرف على الصور أو الترجمة اللغوية أو القيادة الذاتية. أما **الشكل الثاني** وهو يعرف بالذكاء الاصطناعي الكامل والذي يستخدم

الآلة الذكية، وهو أحد فروع علم الآلة وعلاقتها بالوعي البشري وبشكل عام "الذكاء الاصطناعي".. وتهدف نظريته إلى حتمية اندماج الدماغ البشري في التكنولوجيا المتطورة. من خلال: https://www.kurzweilai.net10/102023/

(1) Christopher Rigano, using Artificial intelligence to Address Criminal Justice needs, Natioal institute of justice, NlJ, Journal-1ssue No. 280, January, 2019, page1.

(٢) عبدالله سعيد الوالي:"المسئولية المدنية عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي فى القانون الإماراتي، دراسة تحليلية مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١، ص٢٧.

(٣) محمد محمد عبداللطيف: "المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام"، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، ٢٣، ٢٤ مايو، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢١، ص٤.

تقنية التعلم الآلي بحيث تضاهي الذكاء البشري والتعلم من الإنسان الطبيعي ولا يحتاج الذكاء الاصطناعي لدمجه من خلال روبوت حتى يعمل بشكل صحيح(١).

وبالنسبة للقانون المصري فلم يعرف المشرع المصري فى القانون المدني رقم ١٣ لسنة ١٩٤٨ المعدل، مصطلح الذكاء الاصطناعي على الرغم من الاهتمام الكبير الذي أبدته الحكومة المصرية بهذا الشأن، ففي عام ٢٠١٩ أصدر مجلس الوزراء المصري قراره رقم (٢٨٨٩) والذي أنشأ بموجبه "المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي" التابع لرئاسة مجلس الوزراء والذي يشكل برئاسة وزير الاتصالات، ولكن مع ذلك لم يبين القائمين على تأسيس المجلس المذكور أعلاه أي مفهوم للذكاء الاصطناعي على الرغم من بيان قرار مجلس الوزراء لكيفية تشكيل هذا المجلس واجتماعاته ومهامه(٢).

الفرع الثاني
نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي

أصبح الذكاء الاصطناعي يلعب دورًا متزايدًا فى المجال القضائي، حيثُ يساعد في تحسين كفاءة العمليات القضائية، وتقليل الأخطاء، وتسريع إجراءات التقاضي، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي فحص آلاف الأحكام السابقة لاستخلاص الأنماط القانونية وتقديم توصيات للقضاة والمحامين، كما يمكنه أيضًا التوقع والتنبؤ بالأحكام القضائية، حيث تستطيع الأنظمة الذكية توقع نتائج القضايا بناءً على البيانات السابقة، كما يساعد فى البحث عن القوانين والأحكام

(١) محمد عرفان الخطيب: "الذكاء الاصطناعي والقانون – دراسة مقارنة فى التشريعين المدني الفرنسي والقطري في ضوء القواعد الأوروبية في القانون المدني للإنسانية لعام ٢٠١٧ والسياسة الصناعية الأوروبية للذكاء الاصطناعي لعام ٢٠١٩"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بيروت العربية، ٢٠٢٠، ص٤.

(٢) سلام عبدالكريم: "التنظيم القانون للذكاء الاصطناعي – دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، جامعة كربلاء، ٢٠٢٢، ص١٥.

المرتبطة بالقضايا مما يوفر الوقت والجهد، ويمكنه أيضًا مراجعة العقود بسرعة واكتشاف البنود غير القانونية أو المخاطر المحتملة(١).

كما تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي على تحليل وتفسير البيانات الضخمة (Big Data)، والمعقدة بشكل أسرع دقة من الإنسان وتكلفة منخفضة، والتي تستخدم في تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحديد معلومات دقيقة وذات أهمية، ومن ثم الوقوف على حقائق الأمور أو التنبؤ بها، وتتسم المعلومات الناتجة عن البيانات بأنها دقيقة للغاية، تعتبر البيانات هى النواة التى تمكِن من تفعيل حلول الذكاء الاصطناعى، يرجع جزء كبير من جاذبية تعلم الآلة machine learning إلى قُدرته على تدريب المزيد من النماذج الدقيقة المبنية على البيانات، على عكس الأساليب التقليدية لكتابة القواعد اليدوية التى تحدد بوضوح كيف يتصرف التطبيق، ويلاحظ استمرار البيانات فى النمو بمعدل أسرع، تتضاعف كل عامين، ومن المُتوقَع أن تصل إلى ١٧٥ زيتابايت(٢) بحلول عام ٢٠٥٥م، ومن ثم فيمكن استخدام البيانات المُصنفة "labeled data" وغير المُصنفة "unlabeled data"، عن طريق التقاط هذه البيانات الخام وتخزينها ومن ثمَّ العمل على تحليلها للوقوف على صحة المعلومات(٣).

الأمر الذي جعل استخدامها في القضاء أمر مُهمًا، حيث تعمل على تقليل

---

(١) سعاد أغانيم: "خوارزميات الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي– قراءة في محاولات التجربة المغربية"، مجلة القانون والأعمال الدولية، مجلة محكمة تصدر عن كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة الحسن الأول، المغرب، ١٢ مارس، ٢٠١٩، ص٢.

(٢) وحدة تخزين البيانات، تساوي (1021) بايت، أو بليون تيرا بايت. انظر في ذلك؛ علي بن ذيب الأكلبي: "البيانات الضخمة واتخاذ القرار, مشروع مستودع البيانات والجودة الإلكترونية "اتقان"، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١٩، ص٢٤٦.

(3) Reinsel, David, John Gantz, and John Rydning. 2018. The Digitization of the World- From Edge to Core. IDC, November. Retreved from.

منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

https://www.Seagatc.Com/files/www-content/our-story/trends/files/idc-seagate-dataage-white-paper.pdf. تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٢/٥.

الإجهاد الذهني على القضاة والمحامين، وكذلك العاملين فى مجال القضاء، وتحسين جودة وفعالية القرارات القضائية وتقليل الأخطاء القانونية، وعدم التأخير في الإجراءات القضائية(١).

ويمكن إدخال نظام الذكاء الاصطناعي في برامج المحاكم الإلكترونية لمراجعة مستندات الدعوى واتخاذ القرارات المناسبة، حيثُ يقوم النظام بتحليل المستندات المقدمة والتحقق مما إذا كانت مرتبطة بدعوى أخرى أو إذا كانت قد تم الفصل فيها مسبقًا، بالإضافة إلى ذلك، يتم تصنيف الدعاوي بشكل آلي استنادًا إلى المعلومات المدخلة، مما يساهم في تحويل الدعوى إلى المحكمة المختصة، كأن يقوم النظام بتصنيف الدعوى بأنها دعوى أسرة، نفقات، وحضانة، دعوى شيكات، دعوى جرائم إلكترونية، دعوى إفلاس، وبناءً على ذلك يتم تحويل الدعاوي إلى المحكمة المختصة(٢).

وفي كندا وكولومبيا، تم استخدام التكنولوجيا الذكية في بعض مجالات القانون، مثل نزاعات الملكية، ففي المحكمة المدنية (CRT) في كولومبيا البريطانية، تم استخدام نظام الخبراء الاصطناعي، الذي يعتبر شكلاً من أشكال الذكاء الاصطناعي، لتقديم الدعم والمساعدة في تسوية المنازعات(٣).

وقد أدخلت دول مثل استونيا، قضاة افتراضيين فى نظامها القضائي من أجل تبسيط الخدمات الحكومية وتسريع إجراءات التقاضي فحكومة إستونيا استخدمت قاضي ذكاء اصطناعي لفصل النزاعات الصغيرة مثل المطالبات

---

(١) إبراهيم محمد السعدي الشريعي: "تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها على إجراءات التقاضي أمام القضاء المدني"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث، الجوانب القانونية للتحول الرقمي، كلية القانون، الجامعة البريطانية، الفترة من ١٧-١٨ يونيو ٢٠٢٣، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد ٣، العدد٢، أكتوبر ٢٠١٣، ص١٣٠.

(٢) رشا على الدين: "الذكاء الاصطناعي والنظام القضائي تجارب عالمية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السنوى الثالث والعشرون، الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن الحادي والعشرين، فى الفترة من ٢١-٢٢ أبريل ٢٠٢٤، ص١١٦٨.

(3) Z.X.U, Human Judges in the Era of Artificial Intelligence: Challenges and opportonities, Applied Artificial Intelligence, Volume 36, Number, 1. 2022.p1025.

العقارية التي قيمتها أقل من ٧٠٠٠ يورو(١).

وتباشر التكنولوجيا الحديثة ذات المهام التي يقوم بها القاضي من خلال تحليل البيانات والمعلومات ثم إدخالها على النظام التقني لإصدار حكم قضائي إلكتروني علي غرار ما يفعله القاضي(٢).

وترتكز معظم النظم القضائية الآن على التكنولوجيا الداعمة وكما أن العديد من أفراد المجتمع الآن يستخدمون خدمات القضاء الإلكتروني، وذلك بالحصول على معلومات عن الإجراءات القضائية كافة مثل أشخاص القضاة ومعاونيهم وجميع الخدمات التي تتم في أورقة القضاء وكيفية مباشرة الإجراءات وجميع الخطوط التي يمكن الوصول إليها إلكترونيًا(٣).

فاستخدام الطرق التقليدية والورقية في إدارة القضايا والإجراءات القضائية قد يعوق بشكل كبير تحقيق العدالة الناجزة، ولذا يمكن الاستفادة من تطور التكنولوجيا وتبني الحلول الإلكترونية، وكذلك فاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يساهم في تبسيط الإجراءات القضائية وتسريعها(٤).

ونحن نرى من جانبنا أن استخدام التكنولوجيا الحديثة ومباشرة الإجراءات القضائية إلكترونيًا مثل مراحل رفع الدعوى وقيدها، وكذلك إعلان الخصوم إلكترونيًا، يعد أفضل بكثير من الطرق التقليدية والتي تعوق تحقيق العادلة الناجزة.

فإدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي المصري بات أمرًا

---

(١) رشا على الدين: "الذكاء الاصطناعي والنظام القضائي تجارب عالمية"، مرجع سابق، ص١١٦٩.

(٢) سيد أحمد محمود، مريم عماد محمد عناني: "الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي – دراسة مقارنة"، بحث مقدم لمجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، العدد ٦٦، ٢٠٢٢٣، ص٩٢٨.

(٣) محمود مختار المغيث: "استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير إجراءات التقاضي المدني– دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٢٣٠.

(٤) عبدالخالق محمود فتح الباب: "المعالجة اللوجستية لظاهرة بطء إجراءات التقاضي"، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٣، العدد٢، ٢٠٢٢، ص٢٩٩.

ضروريًا من أجل توفير الوقت والجهد ولتسهيل الإجراءات، وذلك دون أن يتم الاستغناء عن العنصر البشري.

ولا يوجد حتى الآن قانون موحد للذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي، إلا أنه من المرجح أن يتوصل الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق سياسي يمهد الطريق لأول قانون رئيسي للذكاء الاصطناعي فى العالم، ويأتي ذلك بعد اتفاق مبدئي توصل إليه أعضاء البرلمان الأوروبي لدفع مشروع قانون الذكاء الاصطناعي(١).

وفي دولة الإمارات العربية توجد وزارة خاصة بالذكاء الاصطناعي، وقد تبنت مجموعة من الاستراتيجيات والمبادرات لتعزيز وتوجيه استخدام الذكاء الاصطناعي بطرق مسؤولة وأخلاقية ومنها استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي والتى أطلقت في أكتوبر ٢٠١٧م وتهدف إلى جعل الإمارات رائدة عالميًا في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول ٢٠٣١م.

واطلقت العديد من المبادرات والتطبيقات لدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي ومنها المحامي الافتراضي(٢) حيث اطلقت وزارة العدل بالتعاون مع جهات حكومية أخرى مشروع المحامي الافتراضي الذي يعتمد على الذكاء الاصطناعي لمساعدة المؤسسات القانونية في تطوير المرافعات وتقديم الاستشارات القانونية، كما تبنت النيابة العامة منظومة رقمية جديدة تعتمد على

---

(١) صرحت مارجريت فيستاجر رئيسة التنظيم التكنولوجي بالإتحاد الأوروبي في مؤتمر صحفي بذلك بعد اجتماع وزراء الرقمنة لمجموعة السبعة في تكا ساكس باليابان يوم الأحد الموافق ٢٠٢٣/٤/٣٠. منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.youm7.com. تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/٧.

(٢) والمحامي الافتراضي هو: "نظام قانوني يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتقديم الاستشارات القانونية والمساعدة في القضايا دون حاجة إلى تدخل بشري، ويمكن أن يكون في شكل منصة إلكترونية أو روبوت دردشة قانوني أو برنامج ذكي يساعد في تحليل المستندات القانونية وإعداد العقود، ومن الأمثلة على ذلك: Donotpay وهو موقع يساعد فى الحصول على تعويضات عن مخالفات المرور ويشمل قضايا أخرى مثل الطعون ضد فواتير الهاتف، قضايا الإيجارات، وأيضًا Law Geex وهو محامي افتراضي يعمل على ملخص العقود القانونية".

ADAM.S. Sutner. ArtiFicial intelligence in law, The stay of play, spring, 2019. P.23.

الذكاء الاصطناعي لدعم آليات العمل مما يسهم في رفع كفاءة إجراءات التحقيق وتعزيز العدالة، وأيضًا منصة الخدمات العدلية الرقمية حيثُ اطلقت دائرة القضاء في أبو ظبي منصة للخدمات العدلية الرقمية، تمكن من إجراء معاملات الكاتب العدل، والتوثيقات باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يسهم في تسريع الإجراءات وتسهيلها(١).

المطلب الثاني
مجالات الذكاء الاصطناعي في التنفيذ الجبري

تمهيد وتقسيم:

يُعد تنفيذ الأحكام القضائية أحد أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة القانونية، حيثُ يتطلب دقة وفعالية في التطبيق لضمان العدالة وحماية الحقوق، ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دورًا محوريًا في تسريع الإجراءات، وكذلك تحسين دِقة التنفيذ وتقليل الأخطاء البشرية من خِلال أتمتة الإجراءات وتحليل البيانات القضائية بكفاءة عالية، كما يمكن أن يسهم الذكاء الاصطناعي في مُتابعة تنفيذ الحكم بشكل آلي ودقيق، مما يُعزز الشفافية ويُقلل من الفجوات القانونية التي قد تنشأ نتيجة التأخير أو التشويش في الإجراءات، وبالتالي يُعد الذكاء الاصطناعي أداه قوية لرفع كفاءة النظام القضائي وضمان تحقيق العدالة في وقتها المناسب.

وفي ضوء ذلك سنقسم دراستنا في هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: دور الذكاء الاصطناعي في تيسير إجراءات التنفيذ الجبري.

---

(١) محمد نجيب صالح: "التحديات القانونية أمام تطبيق الذكاء الاصطناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة"، دار المكتبة الأكاديمية، ٢٠٢٣، ص١٠٣. عبدالله سعيد عبدالله الوالي: "المسئولية المدنية عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الإماراتي – دراسة تحليلية مقارنة"، مرجع سابق، ص٦٥.

الفرع الثاني: تجارب الدول في استخدام الذكاء الاصطناعي في التقاضي والتنفيذ الجبري.

الفرع الأول
دور الذكاء الاصطناعي في تيسير إجراءات التنفيذ الجبري

إن الأنظمة التكنولوجية الحديثة كالذكاء الاصطناعي يمكن إدخالها في مجالات تسجيل الدعاوي وفحص المستندات وغيرها، ومع التطور التكنولوجي الهائل اعتقد أنه يمكن تطبيق الذكاء الاصطناعي في المسائل والإجراءات المتعلقة بتنفيذ الأحكام القضائية(١).

فاستخدام الذكاء الاصطناعي في تنفيذ الأحكام بالقوة الجبرية يعد تطبيقًا متقدمًا وواعدًا، وكلنه أيضًا يحمل تحديات كبيرة تتعلق بالأخلاقيات والخصوصية والعدالة، فالقوة الجبرية تشمل تنفيذ الأحكام القضائية التي تتطلب تدخلاً عمليًا مثل مصادرة الممتلكات أو إخلاء العقارات أو التنفيذ لأوامر الحجز.

أولاً ـ استخدام الذكاء الاصطناعي في تحديد الأصول والممتلكات:

يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحديد الأصول والممتلكات القابلة للتنفيذ بعدة طرق مبتكرة، خاصة في المجال القانوني والتنفيذي، حيثُ يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل كم كبير من البيانات المالية والوثائق القانونية، مثل السجلات العقارية، وحسابات المصارف، وأصول الشركات، وتحديد الأصول التي يمكن أن تستخدم لتسوية الدين أو لتنفيذ الأحكام القضائية(٢).

ومن خِلال تقنيات التعلم الآلي، يستطيع الذكاء الاصطناعي التعرف على

---

(١) فاطمة عبدالعزيز حسن أحمد بلال: "دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء– دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر"، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة قطر، يناير ٢٠٢٣، ص٦٥.

(2) John O. McGinnis, ArtiFicial Intelligeice in the Legal Sector: Challenges and opportunities, Harvard, Journal of law technology, 2020. P.23.

منشور على الموقع الإلكتروني: https://jott.law.harrard.edu تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٢/٩.

الأنماط المالية، مثل التغيرات في الأنشطة المالية للمقترضين أو المالكين، وقد يساعد ذلك في تحديد الأصول التي يتم نقلها أو التصرف بها بشكل غير قانوني أو التي قد تكون قابلة للتنفيذ(١).

ومن خِلال الذكاء الاصطناعي يمكن فحص قواعد البيانات المتعلقة بالعقارات أو الشركات أو الممتلكات الخاصة لمعرفة ما إذا كانت هناك ممتلكات غير معلن عنها أو تم إخفاؤها فعلى سبيل المثال يمكن للذكاء الاصطناعي التحقق من سجلات الملكية أو الميراث أو المعاملات المالية المرتبطة، ويمكن أيضًا للذكاء الاصطناعي أن يقيم المخاطر المرتبطة بكل أصل على حدة، مما يتيح للمسئولين عن التنفيذ اتخاذ قرارات أكثر دقة بشأن كيفية استرداد الديون أو تنفيذ الأحكام بناءً على قيمة الأصل وإمكانية الوصول إليه(٢).

ثانيًا ـ استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة عمليات إخلاء الممتلكات ومصادرة الأموال:

يمكن أن يقوم الذكاء الاصطناعي (AI) بدورًا محوريًا في إدارة عمليات إخلاء الممتلكات ومصادرة الأموال، وذلك من خِلال العديد من التطبيقات المتقدمة التى تعتمد على تقنيات التحليل الذكي والتعلم الآلي، حيثُ يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في أتمتة العمليات القانونية المتعلقة بإخلاء الممتلكات، من خلال الأنظمة الذكية، حيث يمكن متابعة تقدم الإجراءات القانونية، وإنشاء تنبيهات بشأن مواعيد المحاكم، وكذلك أتمتة أعداد الوثائق المطلوبة مثل إشعارات الإخلاء أو قرارات المصادرة ويمكن أيضًا من خلال الذكاء الاصطناعي تحديد التوقيت الأمثل لإجراء الإخلاء بناءً على تقييم المخاطر،

(1) Sohnke M.Bartram, Gregry W.Brown, Artificial Intelligence in Asset Manayemeit, CAF Institute Research Foundation, 2020.
منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://rpc.cFainstitute.org تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٢/٩.

(2) Megan T. Stevenson, Risk Assessment tools in criminal justice : The promise and perils of Algorithmic Decision-Making, journal of Criminal law and Criminoloyy, 2019.
منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.jstor.org/stable تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٢/١٠.

وكذلك التنبؤات المالية(١).

كما يمكن أيضًا للذكاء الاصطناعي تحليل البيانات المتعلقة بقضايا الإخلاء لتحديد أولويات التنفيذ بناءً على عوامل مثل مدة القضية، وخطورة الحالة أو وجود ظروف إنسانية مثل "وجود أطفال أو كبار سن..".

ويمكن أيضًا تنسيق مواعيد الإخلاء مع الأطراف المعنية مثل المالكين والمستأجرين، وفرق التنفيذ، وإدارة التنفيذ، مع مراعاة القيود الزمنية والجغرافية، كما يمكن من خلال الذكاء الاصطناعي توزيع مهام الإخلاء على فرق التنفيذ بناءً على موقعهم وخبراتهم مما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد، كما يمكن أيضًا تقييم المخاطر المحتملة في كل حالة مثل احتمال حدوث مقاومة أو عنف.

ومن خِلال الذكاء الاصطناعي يمكن مراقبة الأنشطة المتعلقة بالممتلكات مثل تحويل الملكية أو تغير الاستخدام وإرسال إشعارات للجهات المعنية، وذلك لمنع أي محاولات لتأخير أو منع الإخلاء(٢).

وأيضًا فالتطور التكنولوجي لن يقف عند هذا الحد، ولكن يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي أيضًا في توثيق جميع خطوات عملية الإخلاء بما في ذلك الإشعارات المرسلة والزيارات الميدانية، وكذلك الإجراءات المتخذة مما يعزز الشفافية ويقلل من النزاعات، ويمكن للذكاء الاصطناعي استخدام (Chatbots) أو أنظمة اتصال آلية لإعلان الأطراف المعنية بالإجراءات القانونية، وكذلك المواعيد النهائية وأيضًا خيارات حل النزاع(٣).

---

(1) R.Susskind, Artificial Intelligence in Law. The State of Play, oxford university Press, 2021.

منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.Thomsonreuters.com تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٢/٧.

(٢) فاطمة عبدالعزيز حسن أحمد بلال: "دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء..."، مرجع سابق، ص٧١.

(٣) روبوتات الدردشة (Chatbots) هى برامج كمبيوتر مصممة لمحاكاة المحادثات مع المستخدمين عبر النصوص أو الأصوات، وهي تعتمد على تقنيات الذكاء لفهم (NPl) ومعالجة اللغة الطبيعية (AI) الاصطناعي وتقديم إجابات وحلول مناسبة، وتعود فكرة= =الـ Chatbots إلى ستينات القرن الماضي، عندما قام العالم جوزيف فايزنبا " Joseph

ويمكن استخدام (Chatbots) في إدارة عمليات إخلاء الممتلكات من خلال تقديم المعلومات حيث يمكنه الإجابة على أسئلة المستأجرين أو المالكين حول القوانين والإجراءات والمواعيد، وكذلك إرسال تنبيهات تلقائية حول مواعيد الإخلاء وأيضًا تقديم نصائح أولية لحل النزاع بين المالك والمستأجر ويمكنه أيضًا التحدث بلغات متعددة مما يجعلها مفيدة فى المجتمعات متعددة الثقافات، فهو يعمل على مدار ٢٤ ساعة، ويساعد في تقليل التكاليف ويُقلل الحاجة إلى موظفين للرد على الاستفسارات القانونية(١).

ثالثًا ـ استخدام الذكاء الاصطناعي في تحديد النفقة وقضايا الأُسرة(٢):

وفقًا لما هو منصوص عليه في المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات المصري رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ حيث نصت في فقرتها الأولي على أنه: "يجوز الأمر بالنفاذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة في الأحكام الصادرة بأداء النفقات والأجور والمرتبات..".

فيمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دورًا مهمًا في حل النزاعات المتعلقة بالنفقة وحضانة الأطفال، وكذلك الالتزامات المالية في قضايا الأسرة، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل البيانات المالية للوالدين او الزوجين لتحديد قيمة النفقة العادلة وهي تعتمد على مصادر بيانات مختلفة: (١-الإقرارات الضريبية.

---

weizenbaum" في معهد (MIT) بصناعة أول روبوت محادثة يُسمى اليزا (EIIZA) والذي كان يحاكي أسلوب المعالج النفسي عبر تحليل النصوص والرد بطريقة بدائية ثُم تطور عبر العصور.

راجع في ذلك؛ سهام الشريف: مقال بعنوان: "قصة تطور روبوتات الدردشة"، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.bibalex.org تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/١١.

(١) سرور على: "الذكاء الاصطناعي – دليل النُظم الذكية"، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ٢٠٠٥، ص٦٠.

(٢) عبدالرحمن صباح الصواغ: "تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق – إمكاناتها التقنية وضوابطها الفقهية"، بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، مجلة ٣٩، ٢٠٢٤. منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.journals.ku.edu.kw تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٢/٥.

٢- الحسابات البنكية. ٣-الرواتب الشهرية).

ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يعمل كوسيط افتراضي بين الزوجين لمساعدتهما في الوصول إلى اتفاق عادل دون حاجة إلى المحاكم، حيث يمكن تشغيل النظام من خلال تطبيق إلكتروني أو موقع ويب، يجيب من خلاله الطرفان على مجموعة من الأسئلة ثم يقترح الذكاء الاصطناعي حلولاً قائمة على القوانين والمعايير المالية.

رابعًا . تقديم توصيات قانونية للمحكمة(١):

بناءً على تحليل الذكاء الاصطناعي، يمكن للنظام تقديم توصية للمحكمة بشأن ما إذا كان يجب تعليق تنفيذ الحكم المعجل بناءً على تقييم المخاطر أو تأكيد عدم وجود ضرر جسيم على الأطراف، ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يوفر للقاضي تقييمًا شاملاً للآثار المحتملة لاستمرار تنفيذ الحكم في ضوء التظلم أو الاستئناف المقدم، مع اقتراح حلول بديلة مثل تأجيل التنفيذ أو فرض تدابير مؤقتة، وكلما استخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل طلبات الاستئناف والتظلمات، يمكن للنظام أن يتعلم من القرارات القانونية الجديدة ويحدث بياناته بشكل مُستمر، مما يعزز القدرة على تقديم توصيات دقيقة وسريعة للمستقبل.

ويستطيع كذلك أن يرصد التوجهات الحديثة فى المحاكم العليا بشأن القضايا التي تتعلق بالنفاذ المعجل، مما يساعد القضاة والمحامين في اتخاذ قرارات مستنيرة وسريعة.

ويمكن أيضًا فحص الأبعاد القانونية المختلفة المتعلقة بتنفيذ الحكم المعجل وتحديد المخاطر المحتملة، مثل احتمال أن يؤدي تنفيذ الحكم إلى إلغاء الحكم من محكمة الاستئناف لاحقًا، حيث يتنبأ بتداعيات هذه المخاطر على الأطراف المعنية، مما يساهم في اتخاذ قرارات مدروسة حول ما إذا كان يجب التسريع فى

(1) Katz, D.M, Bommarito, M.J.Blackman, J, 2017, A General Approach For Predicting the Results of U.S. Supreem court Decisionmaking. Plose one, 12 (4).

منشور على الموقع الإلكتروني التالي

https://www.journal.plos.org/plosone/article تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٢/٦.

التنفيذ الجبري أم لا، كما أنه قد يوصي للقاضي بضرورة اتخاذ تدابير مؤقتة أو فرض ضمانة مثل الكفالة(١).

خامسًا ـ التنفيذ الإلكتروني للأحكام باستخدام الذكاء الاصطناعي:

وهو عملية تطبيق القرارات القضائية باستخدام أنظمة رقمية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، بهدف تقليل التدخل البشري وتسريع تنفيذ الأحكام ويتم ذلك من خِلال منصات إلكترونية متكاملة تتيح للجهات القضائية والأطراف المعنية (المحكمة، الدائن، المدين، الجهات الحكومية، البنوك، وغيرها)، تنفيذ ومتابعة الإجراءات التنفيذية بسهولة وسرعة.

ويتم ذلك من خِلال تسجيل القضية ومراجعة المستندات، ويقوم صاحب الحق الدائن أو محاميه، بتقديم طلب التنفيذ عبر منصة إلكترونية، بدلاً من الذهاب إلى المحكمة وتقديمه يدويًا، ثم يتم رفع المستندات المطلوبة (الحكم القضائي، العقود، إثبات الدين، وغيرها)، على النظام الإلكتروني، ويستخدم الذكاء الاصطناعي تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) لتحليل المستندات والتأكد من صحتها، مما ينحصر الوقت اللازم لمراجعتها يدويًا، وبمجرد التأكد من صحة البيانات، يمكن للنظام إصدار أوامر الحجز والتجميد إلكترونيًا دون حاجة إلى انتظار موافقات ورقية طويلة، فعلى سبيل المثال: حجز الأموال يتم إرسال أمر إلى البنك المركزي أو البنوك التجارية لتجميد أرصدة المدين فورًا، وبالنسبة لحجز الممتلكات يتم إصدار قرار إلكتروني بحجز العقارات أو السيارات المسجلة باسم المدين، ويمنع بيعها حتى إتمام التنفيذ، وأيضًا يمكن للنظام إصدار إشعار إلكتروني لمنع المدين من السفر حتى سداد الدين وإرساله مباشرة إلى مصلحة الجوازات.

---

(١) قامت مجموعة من الأكاديمية الأمريكية بتطوير برنامج إلكتروني قادر على التنبؤ بنتيجة القضايا المعروضة على المحكمة العليا بدقة وصلت إلى ٧٠,٢٪ وأيضًا هناك مجموعة أُخرى من الأكاديميين الأوروبيين قاموا بتطوير برنامج إلكتروني قادر على التنبؤ بنتيجة القضية المعروضة على المحكمة الأوروبية، حيث قام هذا البرنامج بمعالجة الوقائع المقدمة لهذه المحكمة وصولاً إلى القرار الفاصل فيها. راجع في ذلك؛ سيد أحمد محمود، مريم عماد محمد عناني: "الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي"، مرجع سابق، ص٩٤١.

وبعد الانتهاء من إجراءات الحجز، يمكن بيع الأصول المحجوزة (مثل العقارات، السيارات)، عبر منصات إلكترونية للمزادات، دون حاجة إلى الحضور الفعلي، وتتم إجراءات البيع ونقل الملكية، بشكل تلقائي، ولكن هذا الأمر يتطلب حقًا منظومة تكنولوجية متطورة(١).

ومن الأمثلة المطبقة على ذلك فإن المملكة العربية السعودية، قد اطلقت منصة (إسناد) هي منصة إلكترونية لبيع الأصول المحجوز عليها إلكترونيًا.

https://www.esnad.sa/index.htnl

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم منصات مثل: (GovDeals) و(Treasury Auctions)، وذلك لبيع الأصول المحجوز عليها.

https://www.govdeals.com

الفرع الثاني
تجارب الدول في استخدام الذكاء الاصطناعي
في التقاضي والتنفيذ الجبري

هناك بعض الدول والتي بدأت في استخدام الذكاء الاصطناعي في بعض جوانب تنفيذ الأحكام المدنية، ولكن ذلك يتم عادةً بشكل محدود ومع بعض القيود القانونية والأخلاقية وعلى سبيل المثال ما يلي:

أولاً ـ جمهورية الصين الشعبية:

قامت الصين بتطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي فى النظام القضائي، حيثُ يتم استخدامها في إدارة القضايا ومراقبة تنفيذ الأحكام وفي بعض الأحيان يتم استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل القضايا وتقديم المشورة

(١) إبراهيم خالد ممدوح: "التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجرائها أمام المحاكم"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص٣٦. للمزيد راجع: على خلف على الحوسني: بحث بعنوان: "إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية في ضوء القوانين الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة"، كلية القانون، جامعة الشارقة، مجلية البحوث القانونية والاقتصادية، العدد (٧٢)، يونيو ٢٠٢٠م، ص١٢.

للقضاة أو حتى لتسريع الأحكام من خلال تتبع المدينين، أو مراقبة الممتلكات التي يمكن أن تُصادر. لقد تم دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي في الصين، حيث قامت بتطوير ما يسمى "بالمحاكم الذكية" والتي تم استخدامها لأتمتة بعض الإجراءات القضائية، واطلقت أول محكمة ذكية في الصين في عام ٢٠١٧ في مدينة "هيفينغ" بمقاطعة تشجيانغ.

وفي عام ٢٠١٩ أعلنت جمهورية الصين الشعبية أن ملايين القضايا القانونية يتم البت فيها من قِبَل "محاكم الإنترنت" ولا تتطلب من المواطنين المثول أمام المحكمة وتضم "المحكمة الذكية" قضاة غير بشريين مدعومين بالذكاء الاصطناعي (AI) وتسمح للخصوم بتسجيل قضاياهم عبر الإنترنت وحل أمورهم من خلال جلسة استماع رقمية للمحكمة، ففي بكين يبلغ متوسط مدة القضية ٤٠ يومًا، وتستغرق متوسط جلسة الاستماع ٣٧ دقيقة وحوالي ٨٠٪ من المتقاضين أمام المحاكم الذكية الصينية هم أشخاص طبيعيون، و٢٠٪ كيانات اعتبارية، وتم قبول ٩٨٪ من الأحكام دون استئناف(١).

أطلقت الصين منصة (تشاياناكورت china court) فى عام ٢٠٢٠ وهي منصة إلكترونية مبتكرة أطلقتها الصين من أجل تسهيل وتحسين عملية تنفيذ الأحكام القضائية ومتابعة القضايا عبر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث تم تصميم المنصة لتوفير حلول رقمية للأحكام القضائية والتحريات المرتبطة لتنفيذها وهي تستخدم بشكل فعال، خاصة فى القضايا المالية لرفع الغرامات أو تسديد الديون وتسمح المنصة أيضًا بمراقبة المدينين والممتلكات والمصارف مما يسمح للسلطات القضائية بمتابعة الوضع المالي للأطراف المعنية، وتسمح بمراقبة المدينين الذين لم يمتثلوا للأحكام عبر تتبع حساباتهم المصرفية، ممتلكاتهم العقارية ويتمكن القضاة أو الجهات المعنية من متابعة تنفيذ الأحكام عن كثب(٢).

---

(١) فاطمة عبدالعزيز حسن أحمد بلال: "دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء..."، مرجع سابق، ص٤٥.

(٢) راجع في ذلك الموقع الإلكتروني التالي:
https://www.Scmp.com/news/chinaarticle/3100296/china

وفي هذا الشأن، يذكر أن تشغيل أول روبوت ذكاء اصطناعي فى العاصمة الصينية للخدمات القانونية في محكمة بكين، ويبلغ طول الروبوت المسمى (ازيوفا xiaofa) ١,٤٦م، ويقدم المشورة والتوجيه القانوني بصوت طفل فيقوم بشرح المصطلحات القانونية المعقدة لمساعدة الجمهور على فهم التعريفات القانونية بشكل أفضل، ويعود استخدام صوت الطفل لتخفيف المشاعر المتوترة للمتقاضيين الذين يأتون إلى المحاكم للحصول على المساعدة، ويمكن للروبوت تحريك رأسه والتلويح بأيديه مع ظهور التعليمات على الشاشة، ويمكنه توجيه الأشخاص إلى نافذة الخدمة الدقيقة لخدمات القاضي، ويمكن للروبوت الإجابة عن أكثر من ٤٠,٠٠٠ سؤال قانوني، أو متعلق بالإجراءات القضائية بشكل عام(١).

والجدير بالذكر أن الصين تمتلك أكثر من ١٠٠ روبوت موزع فى المحاكم فى جميع أنحاء البلاد، في ظِل سعيها الحثيث للتحول إلى القضاء الذكي، كما بإمكان هذه الروبوتات أن تسترجع بيانات القضايا والأحكام الماضية، لتسهم بذلك في الحد من الأعباء على الموظفين.

ثانيًا ـ دولة الإمارات العربية المتحدة:

شهد القطاع القضائي في دولة الإمارات العربية استخدامًا متزايدًا للذكاء الاصطناعي من أجل تحسين كفاءة النظام القضائي خاصة فى مجالات مثل تنفيذ الأحكام، تسريع الإجراءات القضائية، وتقديم الاستشارات القانونية، تعتبر دبي من أبرز المدن التي استخدمت الذكاء الاصطناعي فى القضايا حيثُ تم استخدامه فى محاكم دبي لتقديم الخدمات الإلكترونية مثل تقديم الدعاوي،

تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٤/١١/١.

(١) زينب ثامر شهيد، إيمان عباس مهدي: "دور الذكاء الاصطناعي في التقاضي والتنفيذ"، مجلة جامعة الزيتون الأردنية للدراسات القانونية، ٢٠٢٤، ص٩٢٢. انظر أيضًا إبراهيم محمد السعدى الشريعي: "تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها على إجراءات التقاضي أمام القضاء المدني"، مرجع سابق، ص١٤٥.

استشارة القضاة فى القرارات القانونية، وظهر ما يُعرف (محاكم المستقبل)، وهو جُزء من استراتيجية الإمارات في تطوير استخدام الذكاء الاصطناعي ويهدف إلى تحويل الإجراءات القضائية إلى إجراءات رقمية بالكامل بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي في تنفيذ الأحكام ومعالجة القضايا بشكل آلي.

كما أنه يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في أبو ظبي لمتابعة تنفيذ الأحكام من خلال الأنظمة التي ترصد تنفيذ الحكم، وتخطر الجهات المختصة عند وجود أي تأخير أو تقاعس فى التنفيذ(١).

ويتم أيضًا استخدام تقنية البلوك تشين (Blockchain) وهي تستخدم لتسجيل البيانات بطريقة آمنة وشفافة، وباستخدام البلوك تشين –سلسلة الكتل– يمكن تسجيل جميع الإجراءات القانونية الخاصة بالقضية، مثل الأحكام الصادرة، التعديلات، الأوامر التنفيذية، بطريقة تضمن الشفافية الكاملة، وأي طرف معني بالقضية مثل: الأطراف المتنازعة، المحامون، القضاء، الشرطة، يمكنه الاطلاع على سجل المعاملات المتعلقة بالقضية من خلال البلوك تيشن.

(١) راجع في ذلك؛ موقع حكومة دبي والذي يقدم معلومات عن كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي فى التحول الرقمي قفى نظام القضاء عبر المنصات مثل محاكم دبي الذكية. الموقع الرسمي التالي: https://www.dubaicourts.gov.ae تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٢/٥. راجع أيضًا؛ قانون الإمارات بشأن الحكومة الرقمية (القانون الإتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٩) وهو يُحدد هذا القانون إطار التحول للخدمات الحكومية إلى خدمات رقمية بما في ذلك القضاء. موقع محاكم أبو ظبي والذي يتضمن معلومات حول كيفية استخدام التكنولوجيا الرقمية في متابعة وتطبيق الأحكام القضائية: https://www.adjd.gov.ae تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٢/٥.

ثالثًا . إنجلترا:

اعتمد أكثر من ١٠٠ محام في لندن على جهاز كمبيوتر مرتبط بقاعدة بيانات ضخمة تسمى: (Case Crunch Aleph) من أجل التنبؤ بالنتيجة القانونية للشؤون المالية، وقد أذهلت النتيجة المراقبين بتنبؤ دقيق بنسبة ٨٦,٦٪ للآلة مقابل ٦٦,٣٪ للبشر، وهى النتيجة التى اعتبرها الكثيرون بمثابة نقطة البداية لثورة في عالم القانون وهي ثورة انتصار الخوارزميات والبيانات الضخمة الشهيرة(١).

(١) إبراهيم محمد السعدى الشريعي: "تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها على إجراءات التقاضي أمام القضاء المدني"، مرجع سابق، ص١٥٢.

الخاتمة:

سوف نعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال تلك الدراسة، ثُم نذكر أهم التوصيات التي تفيد موضوع الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أولاً ـ النتائج:

١- توصلنا من خلال الدراسة أن النفاذ المعجل هو تنفيذ الحكم رغم عدم اكتسابه درجة النهائية أى قبل أن يصبح باتًا أو نهائيًا بسبب الطعن عليه بالاستئناف، ويهدف إلى منع المماطلة في تنفيذ الحقوق المقررة في الأحكام القضائية، ويستند النفاذ المعجل إلى نصوص القانون التي تحدد حالاته، وتضع ضمانات لحماية حقوق الأطراف المتقاضين، ويعد ذلك مظهرًا من مظاهر الحماية الوقتية للأحكام القضائية في مجال التنفيذ، لإيصال الحق لأصحابه بأقل وقتٍ وجهدٍ ممكنين.

٢- أن المحكمة عند شمول حكمها القضائي الصادر عنها بالنفاذ المعجل القانوني، لا يخضع الأمر فيه إلى السلطة التقديرية للمحكمة، لأن الحكم فى حالات النفاذ المعجل القانوني، يستمد قوته من نص القانون المباشر مباشرةً والتي نص عليها قانون المرافعات المصري رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فى المواد ٢٨٨ و ٢٨٩ والتي اشتملت على ثلاثة حالات للنفاذ المعجل القانوني هي الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة والأوامر على عرائض وأيضًا الأحكام الصادرة فى المواد التجارية.

٣- توصلنا من خلال الدراسة أن النفاذ المعجل القضائي هو تنفيذ الحكم الابتدائي قبل أن يصبح نهائيًا بناءً على سلطة تقديرية للقاضي، وليس بناء على نص قانوني ملزم، يتم اللجوء إليه عندما تكون هناك مصلحة ملحة للمحكوم له، ويقتنع القاضي بضرورة التنفيذ الفوري لمنع الضرر أو تحقيق العدالة الناجزة ونص قانون المرافعات المصري رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على حالات النفاذ المعجل القضائي فى المادة رقم (٢٩٠) منه.

٤- تكشف هذه الدراسة أن المشرع المصري قرر بعض الضمانات لتلافي الضرر الذي يمكن أن يحدث نتيجة التنفيذ المعجل للأحكام الابتدائية، ومنها الكفالة وهي ضمان مالي أو عيني يقدمه المحكوم له، قبل تنفيذ الحكم والأصل العام

في الكفالة أنها جوازية وللمحكمة السلطة التقديرية في اشتراط الكفالة إلا أن هناك حالة واحدة تكون فيها الكفالة وجوبية، وهي الأحكام الصادرة فى المواد التجارية، وهناك ضمانات أخرى، منها وقف النفاذ المعجل والتي تعد وسيلة وقائية تمنع الضرر قبل حدوثه.

٥- توصلنا من خلال الدراسة أن المجال القضائي ليس بمعزل عن التطورات التكنولوجية، ويعد الذكاء الاصطناعي من أهم التقنيات الحديثة الي تسهم بشكل ملحوظ فى التطور التقني السريع وزيادة فرص الابتكار والنمو في مختلف المجالات، ويؤدي الذكاء الاصطناعي دورًا مهمًا في رفع الجودة وزيادة الإمكانات، وكفاءة الأعمال وتحسين الإنتاجية لا سيما في المجال القضائي، بصفةٍ عامة، وفي مجال التنفيذ بصفةٍ خاصة.

٦- المقصود من الذكاء الاصطناعي (AI) هو الجهاز الذى يحاكي العقل البشري لأداء مهامه ويحسن من نفسه في نفس الوقت بناء على المعلومات التي يجمعها وهو ينص على التفكير العالي المستوي وتحليل البيانات، وتعاظم دوره فى الحياة البشرية بكافة أوجه نشاطها، وكذلك في الحياة القانونية بوجه عام، والقضائية بوجه خاص.

٧- تكشف هذه الدراسة أن استخدام الذكاء الاصطناعي في تنفيذ الأحكام القضائية يعد تطورًا مهمًا نحو تحقيق العدالة الناجزة، فمن خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن تسريع إجراءات تنفيذ الأحكام، مثل أتمتة أوامر الحجز والتجميد، وتحليل البيانات لضمان تطبيق القانون بدقة ودون تحيز وأيضًا تتبع أصول المدينين، وكذلك تحديد الممتلكات القابلة للتنفيذ وإصدار أوامر الحجز إلكترونيًا، مما يُقلل التأخير والأخطاء البشرية.

ثانيًا ـ التوصيات:

١- الكثير من الناس يجهلون المعرفة وربما لا يدركون المقصود بالنفاذ المعجل، وكيفية الدفع بها والتمسك بها بناء عليه نوصي بضرورة إنشاء وتطوير موقع إلكتروني يقدم معلومات شاملة عن النفاذ المعجل ويجيب عن الأسئلة الشائعة، وكذلك إنشاء قنوات على تطبيقات مثل واتساب "Whats App" أو تليجرام "Telegram"، لتقديم معلومات دورية عن النفاذ المعجل، وكذلك

تتولي إرسال نصائح وإرشادات قصيرة بشكل مُنظم.

٢- ضرورة إعادة النظر فى حالات النفاذ المعجل القانوني وهي واردة على سبيل الحصر، وإضافة بعض الحالات الأخرى التي يقدرها المشرع فى هذا الصدد حتى يواكب تتطورات ومستجدات العصر، وكذلك نوصي بضرورة إضافة نص ينص على أن يكون النفاذ المعجل إلزاميًا في القضايا التي تتعلق بحقوق أساسية للأفراد مثل النفقة، حقوق العمال وغيرها.

٣- ضرورة إنشاء منصة إلكترونية لتقديم الطلبات الخاصة بالنفاذ المعجل، حيث يتم إدخال جميع البيانات والمستندات المتعلقة بالقضية بشكل رقمي، مما يسرع من الإجراءات، وكذلك منح الأطراف القدرة على تتبع حالة طلبات النفاذ المعجل عبر منصات إلكترونية للتأكد من سير الإجراءات بشكل عادل وسريع، وكذلك إتاحة إشعارات فورية عبر الهاتف المحمول أو البريد الإلكتروني بشأن قرارات المحكمة المتعلقة بالنفاذ المعجل.

٤- العمل على ضرورة وضع مشروع قانون وطني للذكاء الاصطناعي يتضمن قواعد واضحة ومحددة للمسؤولية فى حالة وجود أخطاء أو مشاكل ناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال العمل القضائي.

٥- يهيب الباحث بالمشرع المصري إدخال وتوفير المقتضيات والأدوات الفنية اللازمة للاستعانة بتقنية الذكاء الاصطناعي فى مجال العدالة القضائية كاملاً، والعمل على إعداد القاضي والمحامي، ومعاونيهم تقنيًا وعمليًا للتعامل مع هذه التقنية الحديثة، وكذلك ضرورة توفير البنية التحتية المناسبة لهذه التقنية.

٦- نوصي بضرورة الاستفادة من الدراسات والتجارب العالمية للدول التي تبنت تقنيات التقاضي الذكي واستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التنفيذ للأحكام القضائية.

أولاً . المراجع العامة:

١- إبراهيم خالد ممدوح: "التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجرائها أمام المحاكم"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

٢- إبراهيم نجيب سعد: "القانون القضائي الخاص"، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٢١.

٣- أحمد أبو الوفا: "إجراءات التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية"، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، ٢٠١٥.

٤- أحمد السيد صاوي: "الوسيط في شرح قانون المرافعات"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨.

٥- أحمد خليل: "خصوصيات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية"، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٦- ـ: "طلبات وقف التنفيذ أمام محكمة التنفيذ وماحكم الطعن في المواد المدنية والتجارية"، دار المطبوعات، الإسكندرية، ٢٠١٢.

٧- أحمد ماهر زغلول: "أصول التنفيذ وفقًا لمجموعة المرافعات المدنية والتجارية والتشريعات المرتبطة بها"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٨- أحمد مليجي: "التنفيذ وفقًا لنصوص قانون المرافعات"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤.

٩- أحمد نشأت: "التنفيذ الجبري في القانون المصري", دار الفكر العربي, القاهرة،٢٠٠٠.

١٠- أحمد هندي، أحمد خليل: "قانون التنفيذ الجبري"، مكتبة نور، القاهرة، ٢٠٢٢.

١١- أمينة النمر: "أصول التنفيذ الجبري"، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٥.

١٢- رضا السيد عبدالعاطي: "الأوامر على العرائض وأوامر الأداء"، مركز محمود للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٦.

١٣- سرور على: "الذكاء الاصطناعي – دليل النُظم الذكية"، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ٢٠٠٥.

١٤- السعيد محمد الإزمازي عبدالله: "التنفيذ في قانون المرافعات – دراسة تأصيلية مقارنة بأحكام الفقه الإسلامي"، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٥- سيد حسن البغال: "الأوامر على العرائض وأوامر الأداء"، دار الناشرون المتحدون، ٢٠١٦.

١٦- طلعت دويدار: "النظرية العامة للتنفيذ القضائي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
١٧- عادل على محمد النجار: "التنفيذ الجبري وفقًا لقانون المرافعات اليمني – دراسة تحليلية مقارنة لقواعد وإجراءات التنفيذ الجبري في قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديله بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ في ضوء التوجيهات القضائية الحديثة"، الطبعة الرابعة، مكتبة الصادق، صنعاء، اليمن، ٢٠٢١.
١٨- عبد الرزاق السنهوري: "الوسيط في شرح القانون المدني"، دار إحياء التراث العربي, بيروت،٢٠١١.
١٩- عبدالعزيز خليل بدوي: "قواعد وإجراءات التنفيذ الجبري والتحفظ فى قانون المرافعات بالمقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية"، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٠.
٢٠- عبدالله أحمد كمال آغا: "النفاذ المعجل القانوني"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٢٠.
٢١- عبدالله سعيد عبدالله الوالي: "المسئولية المدنية عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي فى القانون الإماراتي – دراسة تحليلية مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١.
٢٢- عزالدين الدناصيوري، حامد عكاز: "القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٤.
٢٣- عزمي عبدالفتاح: "تسبيب الأحكام وأعمال القضاة في المواد المدنية"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦.
٢٤- ـــ: "قواعد التنفيذ الجبري في قانون المرافعات الكويتي"، دار النهضة العربية، القاهرة، ج١، ٢٠١٨.
٢٥- ـــ: "قواعد التنفيذ الجبري في قانون المرافعات"، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٠.
٢٦- عزمي عبدالفتاح، مُساعد العنزي: "الوسيط في قانون المرافعات الكويتي"، الكتاب الأول، مؤسسة دار الكتاب، ط٤، ٢٠١٧.
٢٧- على أبو عطيه هيكل: "التنفيذ الجبري فى قانون المرافعات"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨

٢٨- على بركات: "الوسيط في المرافعات"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦.
٢٩- على سالم: "مذكرات في أصول التنفيذ الجبري"، مكتبة كلية الشرطة، القاهرة، ٢٠٢٣.
٣٠- علـى عبدالحميـد تركـي: "شـرح إجـراءات التنفيـذ الجبـري"، بـدون دار نشـر، ٢٠٠٩.
٣١- علـي بـن ذيـب الأكلبـي: "البيانـات الضـخمة واتخـاذ القرار, مشـروع مسـتودع البيانات والجودة الإلكترونية "اتقان"، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١٩.
٣٢- فتحي والي: "التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١.
٣٣- فريد محمد نزار: "نظام النفاذ المعجل"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ١٩٩٦.
٣٤- كريستيان يوسف: "المسئولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٢٢.
٣٥- محمد عبد الفتاح عبد الباقي: "المسؤولية المدنية في القانون المدني المصري"، دار النهضة العربية، القاهرة, ٢٠١٥.
٣٦- محمد عبدالخالق عمر: "مبادئ التنفيذ"، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٤، ١٩٧٨.
٣٧- محمد نجيب صالح: "التحديات القانونية أمام تطبيق الذكاء الاصطناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة"، دار المكتبة الأكاديمية، ٢٠٢٣.
٣٨- محمد نصر محمد: "أحكام وقواعد التنفيذ"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمّان، الأُردن، ٢٠١٣.
٣٩- محمود مختار المغيث: "استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير إجراءات التقاضي المدني- دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠.
٤٠- مصطفى مجدي هرجة: "المسؤولية المدنية عن الأضرار المعنوية", دار الجامعة الجديدة,٢٠١٠.
٤١- نبيل عُمر: "الأوامر على عرائض"، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
٤٢- نجيب أحمد ثابت الجبلي: "الحماية الوقتية المستعجلة – دراسة لقواعد النفاذ المعجل في قانون التنفيذ الجبري رقم ٢١ لسنة ٢٠٢١ مع الإشارة لبعض التشريعات العربية"، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، ٢٠٢٢.

٤٣- هلال يوسف إبراهيم: "صيغ الأوراق القضائية للدعاوي المستعجلة والتنفيذ القضائي والإداري"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
٤٤- وجدي راغب: "شرح قانون المرافعات المدنية"، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٩.

ثانيًا ـ الرسائل العلمية:

١- سلام عبدالكريم: "التنظيم القانون للذكاء الاصطناعي – دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، جامعة كربلاء، ٢٠٢٢.
٢- فاطمة عبدالعزيز حسن أحمد بلال: "دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء- دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر"، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة قطر، يناير ٢٠٢٣.
٣- يسرا عمر عبداللطيف: "الأوامر على العرائض بين الواقع والمأمول"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٨.

ثالثًا ـ الأبحاث العلمية والمقالات:

١- إبراهيم محمد السعدي الشريعي: "تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها على إجراءات التقاضي أمام القضاء المدني"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث، الجوانب القانونية للتحول الرقمي، كلية القانون، الجامعة البريطانية، الفترة من ١٧-١٨ يونيو ٢٠٢٣، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد ٣، العدد٢، أكتوبر ٢٠١٣.
٢- خنساء محمد جاسم: بحث بعنوان "حجية الأمر المقضي به لحكم محكمة العدل الدولية – دراسة مُقارنة"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، كلية القانون، الجامعة الأمريكية، بغداد.
٣- رشا على الدين: "الذكاء الاصطناعي والنظام القضائي تجارب عالمية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السنوى الثالث والعشرون، الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن الحادي والعشرين، فى الفترة من ٢١-٢٢ أبريل ٢٠٢٤.
٤- زينب ثامر شهيد، إيمان عباس مهدي: "دور الذكاء الاصطناعي في التقاضي والتنفيذ"، مجلة جامعة الزيتون الأردنية للدراسات القانونية، ٢٠٢٤.

٥- سعاد أغانيم: "خوارزميات الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي- قراءة في محاولات التجربة المغربية"، مجلة القانون والأعمال الدولية، مجلة محكمة تصدر عن كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة الحسن الأول، المغرب، ١٢ مارس، ٢٠١٩.

٦- سمير حامد الجمال: "بحث بعنوان: "شرح قانون أثبات في المواد المدنية والتجارية"، كلية الحقوق، جامعة دمياط.

٧- سهام الشريف: مقال بعنوان: "قصة تطور روبوتات الدردشة"، منشور على الموقع الإلكتروني : https://www.bibalex.org

٨- سيد أحمد محمود، مريم عماد محمد عناني: "الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي – دراسة مقارنة"، بحث مقدم لمجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، العدد ٦٦، ٢٠٢٣.

٩- شعبان عبدالحكيم عبد العليم سلامة: "بحث بعنوان: "سلطة القاضي الإداري في إصدار الأوامر على عرائض"، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، ٢٠١٨.

١٠- عبدالإله زبيرات بحث بعنوان: "التنفيذ المعجل في منازعات العمل"، مجلة الفكر القانوني والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة بنها، السنة التاسعة، العدد الثاني، ٢٠١٩.

١١- عبدالخالق محمود فتح الباب: "المعالجة اللوجستية لظاهرة بطء إجراءات التقاضي"، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٣، العدد٢، ٢٠٢٢.

١٢- عبدالرحمن صباح الصواغ: "تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق – إمكاناتها التقنية وضوابطها الفقهية"، بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، مجلة ٣٩، ٢٠٢٤.

١٣- على خلف على الحوسني: بحث بعنوان: "إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية في ضوء القوانين الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة"، كلية القانون، جامعة الشارقة، مجلية البحوث القانونية والاقتصادية، العدد (٧٢)، يونيو ٢٠٢٠م.

١٤- محمد عرفان الخطيب: "الذكاء الاصطناعي والقانون – دراسة مقارنة فى التشريعين المدني الفرنسي والقطري في ضوء القواعد الأوروبية في القانون المدني للإنسانية لعام ٢٠١٧ والسياسة الصناعية الأوروبية للذكاء الاصطناعي لعام ٢٠١٩"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بيروت العربية، ٢٠٢٠.

١٥- محمد محمد عبداللطيف: "المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام"، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، ٢٣، ٢٤ مايو، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢١.

١٦- محمود مختار عبد المغيث محمد بحث بعنوان: "الاتجاهات الحديثة في قانون التنفيذ الفرنسي الجديد"، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية.

رابعًا . القوانين:

- قانون المرافعات المصري رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته.
- القانون الفرنسي للتنفيذ رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٩١, وفق تعديلاته الصادرة بالقانون رقم ٨٩٢ لسنة ٢٠١٧ والصادر في ٦ مايو ٢٠١٧.
- قانون الإثبات المصري رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته.
- من القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ وتعديلاته.

خامسًا ـ المراجع باللغة الأجنبية:

1- ADAM.S. Sutner. ArtiFicial intelligence in law, The stay of play, spring. 2019.
2- B.Fouvarque-Cosson, La Confiance Legitime et 1, estoppel, Rev. Sociètè de Lègislationde droit company, 2007.
3- Christopher Rigano, using Artificial intelligence to Address Criminal Justice needs, Natioal institute of justice, NlJ, Journal-1ssue No. 280, January, 2019.
4- Couchez G.et lebeau D, voies d'éxecution, 12e éd, 2017, dalloz. Nº2, Roger Perrot, philippethery, Procedure Civilesd' execution, cleuxiene edition, 2005.
5- Gregry W.Brown, Artificial Intelligence in Asset Manayemeit, CAF Institute Research Foundation, 2020.
6- Jean – Marc- Delleci, la réForme des Procédures Civiles d'exécvtion, deuxième édition banque, Natalie FRICERO, droit des voies d'exècution, Gualion éditeur, 2004.
7- Jean-Luc vespa, L'exécution Provisoire jugements, Éditions Dalloz, Paris, France, 2010.
8- John O. McGinnis, ArtiFicial Intelligeice in the Legal Sector: Challenges and opportunities, Harvard, Journal of law technology, 2020.
9- Katz, D.M, Bommarito, M.J.Blackman, J, 2017, A General Approach For Predicting the Results of U.S. Supreem court Decisionmaking. Plose one, 12 (4).
10- Megan T. Stevenson, Risk Assessment tools in criminal justice : The promise and perils of Algorithmic Decision-Making, journal of Criminal law and Criminoloyy, 2019.
11- R.Susskind, Artificial Intelligence in Law. The State of Play, oxford university Press, 2021.
12- Reinsel, David, John Gantz, and John Rydning. 2018. The Digitization of the World- From Edge to Core. IDC, November. Retreved .
13- René Morel, Traitè élémentaire de Procédure Civile, Paris 2éme edition, 1949, Nº 177, Dalloz, Sans année, Jean Vicent – Serge Guiuchant: Proc. Civ.
14- Sohnke M.Bartram, Gregry W.Brown, Artificial Intelligence in Asset Manayemeit, CAF Institute Research Foundation, 2020.
15- Z.X.U, Human Judges in the Era of Artificial Intelligence: Challenges and opportonities, Applied Artificial Intelligence, Volume 36, Number, 1. 2022.

سادسًا ـ المواقع الإلكترونية:

https://www.mklse.journals.ekb.eg
https://rpc.cFainstitute.org
https://www.theuaelaw.com
https://www.efyls.com
https://www.cc.gov.eg
https://jslm.journals.ekb.eg
https://www.egyls.com
https://www.Kanomisr.com
gov.eg
https://www.du.edu.eg
ov.eg
https://www.Legifrance.gouv. Fr.
https://www.oxfordleanersdictionaies.com
https://www.britannica.com/dictionary/artifical
http://www.latimes.com/news/obituaries/la-me-john-mccarthy-20111027,0,7137805.story.
https://www.kurzweilai.net10/102023/
https://www.youm7.com.
https://jott.law.harrard.edu
https://rpc.cFainstitute.org
https://www.jstor.org/stable
https://www.Thomsonreuters.com
https://www.bibalex.org
https://www.journals.ku.edu.kw
https://www.journal.plos.org/plosone/article
https://www.Scmp.com/news/china
https://www.dubaicourts.gov.ae
https://www.adjd.gov.ae
The Capabilits of a machine to imitate intelligent human behavior
https://www.marriam-webster.com